الفصل الثالث

تطور الاستخدامات السياسية للإنترنت في ضوء نظرية الحتمية التكنولوجية

دراسة تتبعية لدور الإنترنت خلال الانتخابات المصرية البرلمانية ٢٠١٠، ٢٠١١، والانتخابات الرئاسية ٢٠١٢، ٢٠١٤

obeikan.com

obeikan.com

مقدمة:

اهتمت العديد من الدراسات بدراسة العلاقة بين تكنولوجيا وسائل الإعلام الجديدة New Media والمجتمع، خاصة فيما يتعلق بقدرتها على توجيه السياسة في اتجاه تحسين الممارسة الديمقراطية. وكان النموذج الأبرز من بين أصحاب هذه الدراسات دراستي (الفين توفلر Alvin Toffler 1980) و (جون نيتسبت John Naisbitt 1982)، واللذين كان طرحهما مبنيًّا على الفرص اللامتناهية التي توفرها وسائل الاتصال الجديدة للحصول على المعلومات وتفاعلية عملية الاتصال .

ومما لا شك فيه أن التطورات التكنولوجية في مجال الاتصال والإعلام كان لها بالغ الأثر في إحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية وسياسية على المستوى الدولي. وبالنسبة للباحثين في مجال الاتصال السياسي، شَكَّل ظهور الوسائل التكنولوجية إحدى العلامات الفارقة في إمكانية الوصول إلى مجتمع أكثر ديمقراطية من منظور اتصالي. وقد أثبتت الدراسات العديدة دورًا مهمًّا للإنترنت وتطبيقاته في الاتصال السياسي، من حيث زيادة المعرفة السياسية وخلق آليات للتفاعل بين المواطنين وبعضهم البعض، وبينهم وبين السياسيين، وزيادة المشاركة المجتمعية والسياسية في سياقات معينة. كل ذلك دعا إلى الافتراض بأن الإنترنت أسهم في حدوث تغيير سياسي سيقود حتمًا إلى تحسين الممارسة الديمقراطية.

وواجهت الافتراضية التي ترى أهمية الوسائل التكنولوجية ودورها الإيجابي في إحداث التغييرات السياسية، أو ما يمكن أن يسمى بـ«التفاؤل التكنولوجي Technological optimism» الكثير من التشكيك. وكانت أهم الانتقادات التي تم توجيهها لهذه الافتراضية أن التغيير الاجتماعي لا يمكن أن يعزى فقط للتكنولوجيا، ولكنه يمكن أن ينسب إلى متغيرات وعوامل اجتماعية وسياسية وثقافية، وربما يكون للعامل التكنولوجي دورًا في هذا الإطار باعتباره أحد العوامل التي تتفاعل مع العوامل المجتمعية السابقة.

من جانب آخر هناك من يرى أن التكنولوجيا قد أثرت فقط في من لديهم القدرة والكفاءة على استخدامها والتواصل من خلالها، بينما من ظلوا خارج نطاق الاستخدام لم تتأثر أحوالهم الاجتماعية والسياسية نتيجة ظهور هذه التكنولوجيا. وطرح بعض الباحثين نظرية الفجوة الرقمية (Digital divide) للبرهنة على ذلك، حيث تفترض النظرية أن عوامل التعليم والسن والنوع الاجتماعي ومستوى الدخل المنخفض تقلل من استخدامات وتأثيرات التكنولوجيا، وهو ما يطلق عليه البعض «التشاؤم التكنولوجي Technological pessimism». وهناك اتجاه ثالث لا يرى للإنترنت وتطبيقاته أي تأثير على الإطلاق، وأنه مثل كل الوسائل الأخرى يعتبر محايدًا، وليس له تأثيرات إيجابية أو سلبية، وهو ما يطلق عليه «الحيادية التكنولوجية Technological neutral».

وفي مجال بحوث تقييم استخدامات وتأثيرات التكنولوجيا تستخدم العديد من المداخل النظرية. فهناك من يتبنى منظور حتمية العلاقة بين ظهور التكنولوجيا والتغير الاجتماعي Technological determinism. وبتطبيق ذلك على الإنترنت، فإن ظهوره وتطور استخدامه يعد أمرًا حتميًّا، وأن تأثيراته السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية مرتبطة سببيًّا بالتطور التكنولوجي. بمعنى آخر، فإن ظهور تكنولوجيا الاتصال واستخدامها وتأثيراتها يسير في شكل خطي، لأنه قائم على الاعتقاد باستقلالية التكنولوجيا عن المجتمع، وبأنها تقود عملية التغيير الاجتماعي. ولكن هذا المفهوم تعرض لنقد من مدراس مختلفة أهمها نظرية الحتمية السوسيو-ثقافية Sociocultural determinism ونظرية الطوعية Volunteerism .

وتتبنى هذه الدراسة رؤية نقدية لنظرية الحتمية التكنولوجية، لمناقشة مدى انطباقها على الواقع المصري؛ حيث تناقش الدراسة فرضية العلاقة بين زيادة انتشار معدلات الوصول للإنترنت ودوره السياسي، وذلك من خلال تتبع استخدامات وتأثيرات الإنترنت في أربع انتخابات متتالية ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٤. ولعل اختيار هذه الفترات الزمنية المختلفة يعطي فرصة لتقييم الاستخدامات السياسية للإنترنت

في مراحل تغيرت فيها الظروف السياسية، وهي أحد العوامل المجتمعية التي يمكن أن تؤثر على استخدامات وتأثيرات الإنترنت.

وتسعى هذه الدراسة إلى طرح المنظور النقدي في تفسير علاقة التكنولوجيا بالتغيير الاجتماعي والسياسي، خاصة بعد الاحتفاء المبالغ فيه الذي وسم الدراسات التي تهتم بعلاقة التكنولوجيا بالمجتمع بصفة عامة، والعلاقة بين التكنولوجيا والسياسة بصفة خاصة.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال عدد من الأطروحات ذات الصلة بالمشكلة البحثية التي تتناولها بالتحليل والنقد والمقارنة، والتي تتمثل فيما يلي:

- غياب الدراسات التتبعية للظواهر الاجتماعية واستخدامات وتأثيرات وسائل الإعلام بصفة عامة وتكنولوجيا الاتصال بصفة خاصة؛ حيث تقتصر الدراسات في المكتبة العربية على دراسة الظواهر الاجتماعية بشكل منفصل دون النظر إلى تطوراتها عبر مراحل زمنية مختلفة. ويعود ذلك إلى نقص الإمكانيات المادية التي تمكن الباحثين من العمل في إطار مشروعات ممتدة تغطي فترات زمنية متتابعة. أضف إلى ذلك أن الدراسات التتبعية تتطلب جهدًا بحثيًّا كبيرًا تقوم به فرق بحثية، أكثر من كونها عملاً فرديًّا، وهو ما تفتقده البيئة البحثية المصرية والعربية.

- نقص الدراسات النقدية في مجال تتبع الاستخدامات والتأثيرات التكنولوجية في مجتمعاتنا العربية. حيث يميل اتجاه البحث وخاصة في مجال الدراسات الإعلامية- إلا فيما ندر- إلى دراسات «إقرار الواقع Status Quo». ويغيب إلى حد كبير مدخل الدراسات النقدية في العلوم الاجتماعية نتيجة لضعف المعرفة بالأطر النظرية لكثير من الباحثين في هذا المجال، ولتفضيلهم عدم السباحة ضد تيار اتجاه البحوث السائدة، بالرغم من الحاجة الملحة للنظرية

النقدية لترسيخ الاتجاهات والنتائج البحثية الحالية، أو لإجراء تعديلات على الكثير من الفرضيات التي تطرحها هذه الدراسات، أو حتى لدحض الكثير من الفرضيات والنتائج التي تنتهي إليها هذه الدراسات.

- مواكبة الدراسات الغربية في رصد تأثيرات الإنترنت في مجال الاتصال السياسي؛ حيث حظي هذا المجال بالكثير من الاهتمام في المدرسة الغربية، مع ندرة في مجال الدراسات العربية، على الرغم من الدور الذي تلعبه الوسائل الحديثة كأحد أهم أدوات الاتصال السياسي في العالم العربي في المرحلة الراهنة. وهذا يحتم إجراء دراسات محلية وإقليمية تقارن نتائجها بالدراسات الغربية برؤية نقدية، تشرح وتفسر أسباب الاتفاق والاختلاف، وتأثير البيئة المجتمعية على الاستخدامات السياسية للوسائل التكنولوجية وتأثيراتها، وخاصة في المجال السياسي.

- بناء تراكم معرفي مبني على بحوث ميدانية حول استخدامات وتأثيرات تكنولوجيا الاتصال والإعلام في المجتمعات العربية؛ فالراصد للدراسات العربية، وخاصة تلك التي تعتمد على النظرية النقدية، يلحظ أنها تعتمد في الكثير من الأحيان على الدراسات التحليلية الكيفية دون الاهتمام بالدراسات الميدانية، وهو ما يجعل النتائج تفتقر إلى براهين تطبيقية تؤيد الأطروحات النظرية لتقييم استخدامات التكنولوجيا وعلاقتها بالمجتمع، كما يلاحظ أيضًا عدم وجود مدارس بحثية تستمر في دراسات الاستخدامات والتأثيرات التكنولوجية على المجتمع، وخاصة فيما يتعلق بالعملية السياسية. ويغلب على البحوث في هذا المجال الميل لدراسة قضايا متفرقة لا ترتبط ببعضها البعض في كتلة Cluster، مما لا يوفر تراكمًا معرفيًّا يُمَكِّن الباحثين من استكماله.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على معدلات الاستخدامات السياسية للإنترنت في الانتخابات بأنماطها المختلفة.
- المقارنة بين الاستخدام السياسي للإنترنت في أثناء الانتخابات في سياقات سياسية وتاريخية مختلفة.
- تحليل التفاعلات المجتمعية التي تؤثر على استخدامات وتأثيرات الإنترنت في المجال السياسي.
- رصد المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على معدلات استخدامات وتأثيرات الإنترنت في الحملات الانتخابية.
- مناقشة فرضية الحتمية التكنولوجية على استخدامات وتأثيرات الإنترنت في المجال السياسي.
- إثارة الجدل الأكاديمي حول استخدامات وتأثيرات التكنولوجيا الجديدة وعلاقتها بالتغيير الاجتماعي، وذلك من خلال تبني مداخل نظرية نقدية في دراسات العلاقة بين التكنولوجيا ووسائل الإعلام الجديدة من جانب، والتغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية من جانب آخر.

الدراسات السابقة:

تحتم هذه الدراسة، شأن العديد من الدراسات البينية Inter-disciplines، مراجعة الأطروحات النظرية والتطبيقية في العلوم ذات الصلة. وتم تصنيف الدراسات التي تنتمي إلى مجالات التكنولوجيا والاتصال السياسي والاجتماع – المجالات البينية لهذه الدراسة – إلى فئتين أساسيتين وهما:

أولًا: دراسات تتعلق باستخدامات وتأثيرات الإنترنت في المجال السياسي Internet and Politics :

على سبيل المثال، دراسة (نديفولا و موينى 2014 Ndavula & Mueni) حول استخدامات الإنترنت في الانتخابات الرئاسية الكينية ٢٠١٣، والتي توصلت إلى تنامي دور الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي في الانتخابات بالمقارنة بين انتخابات ٢٠٠٢، وانتخابات ٢٠٠٧. لكن الدراسة أكدت على أن تنامي دور الإنترنت في الاتصال السياسي يواجه تحديين أساسيين، الأول: ضعف البنية التكنولوجية وفرص الوصول إلى الإنترنت في بعض المناطق الفقيرة. والثاني: أن هناك الكثير من النشاط السياسي الافتراضي مثل «الإعجابات Likes» و«المتتبعين Followers» لم يتحول إلى مشاركة سياسية فعلية، مثل التصويت في الانتخابات، ما يعني أنه ليس هناك ضمانة لترجمة الاهتمامات السياسية الافتراضية إلى معدلات تصويت ومشاركة حقيقية .

دراسة (عادل صالح ٢٠١٤) حول مدى تأثير استخدام الإنترنت على النظام السياسي في المجتمعات المحلية، والتي تم تطبيقها في إحدى قرى محافظة المنيا، والتي أكدت على أن التوسع في استخدام الإنترنت في المحليات لا يرتبط بزيادة معدلات استخدامها كوسيلة لتداول المعلومات السياسية أو التفاعل بين المواطنين والسياسيين في أثناء الانتخابات. كما أثبتت الدراسة أن الوسائل التقليدية هي التي ما زالت تسيطر على بنية وعمل منظومة الاتصال السياسي في المجتمعات المحلية، عكس الدور المهم الذي لعبته الإنترنت خلال ثورة ٢٥ يناير،٢٠١١ على المستوى القومي .

دراسة (يونجهير Jungherr, 2014) حول استخدامات الإنترنت في الحملات الانتخابية في ألمانيا، والتي انتهى فيها إلى أن استخدامات الإنترنت لم تفض إلى تغير جوهري في أساليب الحملة الانتخابية، على عكس ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية. وفسرت الدراسة محدودية دور الإنترنت في الواقع السياسي الألماني عنه في الولايات المتحدة الأمريكية بوجود اختلافات في بنية النظام السياسي والبيئة

السياسية التي تؤثر على استخدامات وتأثيرات التكنولوجيا . بينما توصلت دراسة (أحمد فاروق رضوان ٢٠١٠) إلى ارتفاع نسبة الاعتماد على مواقع التواصل الاجتماعي كمصدر للمعلومات الخاصة بالانتخابات، وأشارت الدراسة إلى ارتفاع نسب مصداقية صفحات التواصل الاجتماعي الخاصة بالنشطاء السياسيين وحركات التغيير الاجتماعي والسياسي بالمجتمع المصري .

أما دراسة (ديجراسيا وآخرين DiGrazia, et. 2013) والتي أجريت في أثناء انتخابات مجلس النواب الأمريكي في ٢٠١٠، و٢٠١٢، واهتمت بتحليل العلاقة بين التغريدات (542.969 Tweets تغريدة) ومعدلات التصويت للمرشحين (٧٩٥ مرشحًا)، فقد توصلت إلى أن تأثيرات وسائل التواصل الاجتماعي وتحديداً تويتر ليست وقتية، وأن المؤشرات الإحصائية تشير إلى وجود علاقة دالة بين معدلات التغريد لأحد المرشحين ومعدل الأصوات التي يحصل عليها . ودراسة (فارجاس Vargas, 2012) الذي يرى أنه في سياق ما يعرف بالربيع العربي، فإن التكنولوجيا هي بكل تأكيد ليست حلاً لكل المشكلات المجتمعية، وأن الفيسبوك Facebook لم يكن السبب في حدوث ما يعرف بـ «ثورات الربيع العربي». وفي الحالة المصرية، ساعد الفيسبوك المواطنين في التنفيس عن غضبهم الذي تراكم لسنوات بفعل الركود السياسي وعدم الاستقرار الاقتصادي والإحباط على المستوى الفردي .

وركزت دراسة (جروشيك Groschek, 2009) على تقييم دور الإنترنت في تحسين الممارسة الديمقراطية على المستوى العالمي، وتم تطبيقها على الدراسات التي أجريت في الفترة من ١٩٩٤ حتى ٢٠٠٣، وخلص فيها إلى أن التوقعات التي صاحبت ظهور الإنترنت من حيث قدرتها على التمكين السياسي وتحسين الديمقراطية هي نفسها التوقعات الخيالية التي صاحبت انتشار الراديو والتلفزيون، وكلاهما استند في طرحه إلى الحتمية التكنولوجية .

وأثبتت دراسة (محمود حمدي ٢٠٠٩) وجود علاقة ارتباطيه بين استخدام الشباب للفيسبوك لأغراض سياسية واتجاه الشباب نحو المشاركة السياسية، حيث تتعدد المجموعات السياسية على الفيسبوك. كما أوضحت الدراسة أن تعددية الآراء ومناقشة القضايا السياسية، كانت بدرجة كبيرة من الحرية على الفيسبوك، وأن إتاحة الفرصة للتعليق وإبداء الرأي في القضايا المثارة، ساعد في جذب انتباه الشباب المصري نحو المضامين السياسية المطروحة على الفيسبوك، دون وجود فروق إحصائية بين الذكور والإناث .

وانتهت نتائج دراسة (تومبسون ولاروكا جالجهار وسنترون Thompson, LaRocca, Gallagher& Cintron 2009) إلى عدم دعم فرضية أن الإنترنت زادت مشاركة غير الناشطين سياسيًّا في العملية السياسية في أثناء الانتخابات الرئاسية الأمريكية. وطالبت بإجراء العديد من الدراسات المستقبلية حول هذا الموضوع. كما خلصت الدراسة إلى أنه ليست هناك أدلة على أن الإنترنت كان لها تأثير مباشر على زيادة معدلات التصويت والمشاركة في الانتخابات، شأنها في ذلك شأن كل وسائل الاتصال الأخرى .

أما دراسة (لودر2007 Loader) فتوصلت إلى أن الشباب الأمريكي لا يتأثرون فقط بالسياسة، ولكنهم لا يتواجدون على خريطة السياسيين والمؤسسات السياسية التقليدية أو في دائرة اهتمامهم؛ فالأشكال التقليدية مثل المنتديات الخاصة بالكونجرس ومجلس النواب وقوافل الدعوة للتصويت لا تتلاءم مطلقًا مع أولئك الذين لديهم القدرة الذاتية على التعبير من خلال وسائل التواصل الاجتماعي باعتبارها أدوات محتملة لزيادة الكفاءة السياسية للشباب .

وتشير دراسة (مونتجموري Montgomery 2000) إلى الحاجة لتبني المدخل الجدلي لدراسة علاقة الشباب بالتكنولوجيا ومدى تأثيرها السياسي. وانتهت الدراسة إلى أهمية إجراء المزيد من الدراسات لفهم وتحليل بيئة التكنولوجيا، حيث

إن التأثيرات السياسية للتكنولوجيا قد تكون إيجابية وقد تكون سلبية، كما أن البناء الاجتماعي يلعب دورًا في هذا الاتجاه .

ثانيًا: دراسات تتعلق بتقييم تأثيرات التكنولوجيا على المجتمع Technology Assessment :

من هذه الدراسات على سبيل المثال، دراسة (مارتن Martin, 2012) الذي يرى أنه حتى في ظل التقارير الإيجابية عن الدور الفاعل لتكنولوجيا الاتصال، وبخاصة وسائل التواصل الاجتماعي، فيما يعرف بـ«الربيع العربي Arab Spring»، فإنه لا يمكن القول إن نظرية الحتمية التكنولوجية مقبولة لتفسير دورها في التغيير السياسي والاجتماعي خلال هذه الفترة . وتتفق معه دراسة (هيرتس Hirts, 2012) الذي يرى أن الربط المباشر بين استخدام الموبايل وشبكات التواصل الاجتماعي، وكسر «الجمود السياسي Political stasis» في عام ٢٠١١ في العالم العربي، يعد نظرة تتجاهل التطور التاريخي، وتنزع الأحداث من سياقها، وتعتمد بشكل كبير على سردية الحتمية التكنولوجية. وأكد على أنه إذا لم يتم نقد هذه الأطروحات فسوف يستقر في مخيلة الباحثين والمهتمين وحتى الجمهور العام أن تكنولوجيا الاتصال يرجع إليها الفضل في قيادة التغيير العالمي على كافة المستويات .

وفندت دراسة (بوكنجهام Buckingham 2006) أطروحة (تابسكوت Tapscott 1998) عن «مفهوم التفاؤل التكنولوجي Techno-optimistic notion «؛ حيث أطلق تابسكوت مفهوم «جيل الإنترنت» على كل مواليد ما بعد عام ١٩٧٧، وهم الذين يعتمدون بشكل كبير على الإنترنت. وهو ما دعاه إلى تصنيف هذا العمل على أنه من أشكال الحتمية التكنولوجية. وشدد بوكنجهام على أن استخدامات وتأثيرات الإنترنت على الشباب يجب أن تُدرس في إطار تحليلي يأخذ في الاعتبار العوامل الاقتصادية والسياسية والظروف الحياتية اليومية والعوامل الاجتماعية والثقافية .

أما دراسة (كريمر Kreimer, 2001)، فتوصلت إلى أن الأمل في أن تقود التكنولوجيا عملية التحول الديمقراطي يظل احتماليًّا. فالإنترنت يحمل مخاطر وفوائد في نفس الوقت بالنسبة للناشطين السياسيين. وبالنسبة للاستخدامات والتأثيرات السياسية للإنترنت وغيرها من المجالات، فإنه في أحسن الأحوال يمكن القول إن بوادر مدخل الحتمية الناعمة Soft determinism يظل في مرحلة التشكل، ما يعني أنه احتمال قابل للتحقق من عدمه. وتحدد الدراسة ثلاثة شروط يمكنها أن تقلل من قدرة الإنترنت على التمكين السياسي، وهي: الفجوة الرقميةDigital divide وعدم قدرة المحتوى التكنولوجي على جذب الانتباه Digital attention deficit ، أو الإغراق الرقمي digital overwhelming ، ومنغصات التواجد على الإنترنتVices of visibility ، كالرقابة والملاحقة وغيرها من أشكال تقييد حرية استخدام الإنترنت .

وتوصلت دراسة (دريفس Dreyfus 2001) إلى أن الإنترنت لم تحدث التغير الاجتماعي الذي تم التبشير به في الأوساط التكنولوجية والأكاديمية ووسائل الإعلام. أما دراسة (ولش Walsh 2000) فأكدت أن مستخدمي الإنترنت يستخدمونها لأغراض ترتبط بالتطور الاجتماعي والسياسي توقعها الكثير من الباحثين . وتتفق معه دراسة (بيمبر Bimber, 2003) التي يرى فيها أن ثورة الاتصالات والمعلومات أحدثت تغيرات بنائية مهمة في العملية السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية. وتوصَّل من خلال دراسته التحليلية إلى أن استخدامات التكنولوجيا الجديدة تساهم في إحداث تغيرات في التنظيم السياسي لما يمكن تسميته مرحلة ما بعد البيروقراطية «Post bureaucratic»، كما أنه يقود إلى تغيرات جوهرية في بنية الاهتمامات السياسية .

وكذلك دراسة (جراهام Graham1999)، ودراسة (روبنس وويبستر 1999 Robins and Webster)، اللتان أكدتا على أنه بالرغم من أن دراسات الفجوة الرقميةDigital divide أقرت بأن تكنولوجيا الكمبيوتر هي قوة للتغيير الاجتماعي الايجابي، فإن هذه الطرح لا يمكن تعميمه عالميًّا، كما أنه قابل للكثير من النقاش

والجدل . ودراسة (وينر1980 ,Winner) التي أثبتت أن الترتيبات المادية المتعلقة بالإنتاج الصناعي والرفاهية الاجتماعية ووسائل الاتصال غيرت بلا شك ممارسة السلطة وخبرة المواطنة. لكن الذهاب إلى ما وراء هذه الحقيقة المؤكدة وافتراض أن التكنولوجيا بحد ذاتها لها خصائص سياسية يبدو للوهلة الأولى خطأً مؤكدًا. وانتهت الدراسة إلى أنه يجب الرد على أولئك الذين يفترضون أن بعض الاختراعات التكنولوجية لها صفات أو خصائص سياسية معينة، بأن الأكثر منطقية هو أن التأثير السياسي للتكنولوجيا السياسي يتوقف على السياقات الاجتماعية والاقتصادية التي تعمل في إطارها التكنولوجيا .

التعليق على الدراسات السابقة:

- يتضح من عرض الدراسات السابقة أنه يمكن التفريق بين ثلاثة أنواع من الدراسات التي أجريت على استخدامات وتأثيرات تكنولوجيا الإعلام والاتصال وعلاقتها بالتغير الاجتماعي، كالتالي:

- دراسات متشائمة Techno-pessimistic research، وهي الدراسات التي تقر بوجود تأثير أحادي سلبي للتكنولوجيا على المجتمع.
- دراسات متفائلة Techno-optimistic research، وهي الدراسات التي تقر بوجود تأثير أحادي إيجابي للتكنولوجيا على المجتمع.
- دراسات نقدية Critical research ، وهي الدراسات التي تقر بوجود تأثير للتكنولوجيا على المجتمع يكون متعدد الاتجاهات ومتغير الاحتمالات سلبًا وإيجابًا بفعل تفاعل وتصارع ظروف إنتاج واستخدام التكنولوجيا، والظروف الاجتماعية التي تعمل فيها؛ حيث إن النظم التكنولوجية والاجتماعية هي ديناميكية ومتشابكة إنتاجًا وتأثيرًا وتأثرًا، ما يعني أنه من الصعوبة بمكان التنبؤ بتأثير واحد للتكنولوجيا متشابه على كل المجتمعات.

- أن معظم الدراسات التي اهتمت بدراسات علاقة وسائل الإعلام والاتصال الجديدة تتبنى مداخل تقليدية تدافع عن الأوضاع القائمة وتدعم فرضية وجود تأثير حتمي لتبني التكنولوجيا وعلاقة ذلك بالتغير المجتمعي.

- أن الدراسات التي اهتمت بدراسة العلاقة بين التكنولوجيا والمجتمع والتي تزامنت مع بداية الثورة التكنولوجية كانت أكثر حذرًا في التبشير بقدرة التكنولوجيا على إحداث تغير دراماتيكي في المجتمع، مقارنة بسلسلة الدراسات التي واكبت الانفجار المعلوماتي الذي صاحب تطور استخدامات وتطبيقات الإنترنت.

- أن هناك تباينًا في النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة، ما يعزز الأهمية التي يجب أن تولى لهذا النوع من الدراسات للوصول إلى فهم أكثر عمقًا لاستخدامات وتأثيرات التكنولوجيا.

- أن الدراسات العربية التي اهتمت بالعلاقة بين التكنولوجيا والتغير المجتمعي تعد نادرة، وغالبًا ما تغيب عنها النظرة النقدية.

- أن هناك حاجة ماسة للاستمرار في دراسات تقييم العلاقة بين تكنولوجيا الإعلام والاتصال في مصر والعالم العربي في سياقات مجتمعية وتاريخية متباينة.

- ندرة الدراسات المقارنة بين الدراسات العربية والأجنبية الأمر الذي يوفر فرصًا أكبر لفهم تأثير البيئة المجتمعية على استخدامات وتأثيرات التكنولوجيا محليًّا وعالميًّا.

المشكلة البحثية:

مَثَّل ظهور الإنترنت وتطبيقاتها كأهم الأدوات التكنولوجية التي تسم عصر المعلومات الحالي، أحد أبرز الوسائل التي تم الاحتفاء بها لدورها المتوقع في إعادة

إحياء أو إنعاش الديمقراطية، أو حتى إحداث التحول الديمقراطي المنشود. يأتي ذلك تأسيسًا على الخصائص التي يتمتع بها هذا الوسيط التكنولوجي وارتفاع معدلات الطلب عليه، وخاصة بين فئات من المواطنين لم تكن مهتمة بالمشاركة، أو كانت تبحث عن آليات غير تقليدية للمشاركة في العملية السياسية، وأجريت العديد من الدراسات لتقييم استخدامات وتأثيرات الإنترنت السياسية في سياقات اجتماعية وتكنولوجية مختلفة وعبر مراحل زمنية مختلفة.

ويمكن القول إن فرضيات نظرية الحتمية التكنولوجية Technological determinism قد استخدمت في العديد من الدراسات التي أجريت في هذا المجال. وأيًّا ما كان تقييم الباحثين لدور الإنترنت في الاتصال السياسي سلبيًّا-Techno pessimism أو إيجابيًّا Techno-optimism، فغالبًا ما سيطرت عليهم أطروحات حتمية الاستخدام والتأثير، وأحادية السبب والنتيجة. وهذه الدراسة تتبنى منظورًا نقديًّا Critical perspective للحتمية التكنولوجية، لتقييم الاستخدامات والتأثيرات السياسية للإنترنت في مراحل زمنية مختلفة، لرصد تفاعلات تطور استخدام الإنترنت والسياقات المجتمعية في الواقع المصري.

وتتمحور مشكلة الدراسة في طرح سؤال أساسي يتعلق بتقييم استخدام التكنولوجيا ودورها في التغيير الاجتماعي، وهو: هل يمثل استخدام الإنترنت وتأثيرها في العملية السياسية منحنى خطيًّا يحتم ربط انتشار استخدام الإنترنت وتطبيقاتها بتنامي دورها كأداة للاتصال السياسي؟ بمعنى آخر: هل يمكن تفسير استخدامات وتأثيرات الإنترنت في المجال السياسي من خلال العلاقة السببية القائمة على أن انتشار التكنولوجيا يقود لتنامي دورها في إحداث التغيير السياسي بشكل حتمي، أم أن العلاقة الجدلية بين تطور استخدام التكنولوجيا وتفاعلاتها مع السياقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية هي التي تفسر الإقبال أو التراجع عن استخدام الإنترنت كأداة للاتصال السياسي؟

الإطار النظري للدراسة:

مداخل دراسة العلاقة بين التكنولوجيا والمجتمع:

طرح (فوكس Fuchs 2010) ثلاثة مقتربات أساسية لدراسة العلاقة بين التكنولوجيا والمجتمع، وهي: مدخل الحتمية التكنولوجية Technological determinism ومدخل البناء الاجتماعي للتكنولوجيا The social construction of technology ومدخل التقييم المركب الجدلي للتكنولوجيا complex and dialectical technology assessment .

ونظرية حتمية وسائل الإعلام Media determinism أو الحتمية التكنولوجية Technological determinism هي إحدى النظريات السائدة لتفسير العلاقة بين التكنولوجيا والمجتمع. ويرى (شاندلر Chandler 1995) أن الحتمية التكنولوجية هي إحدى النظريات الرائدة لتفسير التغير الاجتماعي. وتفترض النظرية أن التكنولوجيا هي محرك أساسي في التاريخ؛ حيث يرى أولئك المهتمون بالتطورات التكنولوجية وخاصة تكنولوجيا والإعلام من منظور حتمي أن التكنولوجيا هي المتغير الأوحد الذي ينتج عنه التغير الاجتماعي، ويُنظر إلى التكنولوجيا باعتبارها المتغير الأساسي الذي يشكل النظام الاجتماعي .

على العكس من ذلك، طرح مجموعة من باحثي الاجتماع اتجاهًا بديلاً للحتمية التكنولوجية، وهو مدخل البنى الاجتماعية للتكنولوجيا أو ما يمكن تسميته بالحتمية الاجتماعية (Social Construction of Technology Approach (SCOT)؛ حيث يرى (بينش وبيجيكر Pinch and Bijker 1987) أن التكنولوجيا بناء اجتماعي، وأن تصميمها هو بمثابة إعلان عن كيف تفسر المجموعات المنتجة للتكنولوجيا الواقع الاجتماعي، وكذلك تصوراتها الاجتماعية للحلول التي تراها مناسبة لعلاج المشكلات المجتمعية . وهذا المدخل لا يعتبر التكنولوجيا عاملاً في التغيير الاجتماعي على الإطلاق، حيث إنها لا تساهم من قريب أو بعيد في تشكيل المجتمع ، ويمكن القول إن

هـذا الاتجـاه هـو الوجـه الآخـر للحتميـة، وأنـه يسـتبدل الحتميـة التكنولوجيـة بالحتميـة الاجتماعيـة، حيـث يؤكـد علـى انتهـاء فرضيـة أن التكنولوجيـا هـي التـي تقـرر للمجتمـع، ولكـن علـى العكـس المجتمـع هـو الـذي يقـرر التكنولوجيـا بشـكل كامـل ومطلـق. وكمـا هـو واضـح فـإن النظريتـين تقومـان علـى تفسـير سـببي أحـادي لعلاقـة التكنولوجيـا بالمجتمـع.

المدخـل الثالـث الـذي يتجنـب حتميـة التكنولوجيـا أو حتميـة البنـى الاجتماعيـة قائـم علـى جدليـة علاقـة التأثيـر والتأثـر بـين التكنولوجيـا والمجتمـع (Technology and society as dialectical)؛ حيـث يفتـرض أن المجتمـع يقـرر نوع التكنولوجيا وتصميمها والجوانـب التقنيـة لهـا، في حـين توثـر التكنولوجيـا في المجتمـع بطـرق متشـابكة؛ حيـث يُنظـر إلـى التكنولوجيـا باعتبارهـا نتـاج ظـروف مجتمعيـة وليسـت حتميـة مجتمعيـة، وأن التغييـر الاجتماعـي هـو نتـاج تفاعـل بـين التكنولوجيـا والمجتمـع وليـس حتميـة تكنولوجيـة. هـذا يعنـي أن الظـروف المجتمعيـة والاهتمامـات والصراعـات تؤثـر علـى ماهيـة التكنولوجيـا المنتجـة، ولكـن تأثيـرات التكنولوجيـا ليسـت مقـررة سـلفًا، لأن التكنولوجيـا الحديثـة معقـدة بمـا لا يكـون هنـاك مجـال للتنبـؤ بتأثيراتهـا المحتملـة ، ويمكـن القـول إن التكنولوجيـا والمجتمـع بينهمـا نظـام متداخـل ومعقـد، مـا يعنـي أن هنـاك مجموعـة مـن العناصـر في هـذا النظـام، وأن العديـد مـن التفاعـلات تحـدث بـين هـذه العناصـر وبعضهـا البعـض، مـا يشـير إلـى أن هـذا التفاعـل بـين التكنولوجيـا والمجتمـع ليـس لـه تأثيـرات مـن جانـب واحـد فقـط. وهـذا يقـود إلـى طـرح فرضيـة بديلـة وهـي أن التكنولوجيـا وسـيلة Medium تمكِّـن وتقيـد أي منتـج مجتمعـي .

ويطـرح (وينـر Winner, 1980) مـا يمكـن أن يُسـمى بنظريـة «السياسـية التكنولوجيـة Technological politics» لدراسـة علاقـة التكنولوجيـا بالمجتمـع؛ حيـث يـرى أن أحـد الأفـكار التـي يجـب أن تحظـى باهتمـام الباحثـين وفقًـا لهـذه النظريـة هـو أخـذ الابتـكارات التكنولوجيـة في الاعتبـار وعلـى محمـل الجـد. وبـدلاً مـن الارتـكان إلـى تفسـير اسـتخدامات التكنولوجيـا وتأثيراتهـا في ضـوء التفاعـل بـين قـوى اجتماعيـة، فإنـه مـن المهـم أيضًـا النظـر إلـى خصائـص التكنولوجيـا والصفـات المميـزة لهـا. وهـو مـا يعـد اسـتكمالاً لنظريـة حتميـة

البنـي الاجتماعيـة للتكنولوجيـا Social determination of technology وليـس بديـلاً لهـا، حيث إن هـذا المنظور يفتـرض أن بعض أنـواع التكنولوجيـا هـي في حد ذاتهـا ظاهـرة سياسـية Political phenomena .

ويمكـن القـول إن المنظـور النقـدي للحتميـات المطروحـة لدراسـة علاقـة التكنولوجيـا بالمجتمـع تطـرح نموذجًـا ثنائيًّـا متبـادلاً لـدور وتأثيـر التكنولوجيـا في تشـكيل المجتمـع والعكـس بالعكـس. ويقـوم هـذا النمـوذج علـى فكـرة تفاعـل التطـور التكنولوجـي مـع التناقضـات الاجتماعيـة. وهـذا الطـرح يُمكِّـن الباحثـين مـن رؤيـة العلاقـة السـببية بـين وسـائل الإعـلام والتكنولوجيـا مـن جانـب، والمجتمـع مـن جانـب آخـر بأنهـا متعـددة الأبعـاد وبالغـة التشـبيك. كمـا أنـه يفتـرض أن الاحتمـالات التـي يمكـن إدراكهـا للعلاقـة بـين التكنولوجيـا والمجتمـع تتوقـف علـى طبيعـة المجتمـع واهتمامـات أعضائـه وهيـاكل السـلطة Power structures والتناقضـات الاجتماعيـة التـي تحـدد تصميـم واسـتخدام التكنولوجيـا بطـرق متعـددة .

نظرية الحتمية التكنولوجية Technological Determinism

نظريـة الحتميـة التكنولوجيـة تنظـر إلـى التكنولوجيـا كعامـل خارجـي لا يخضـع لسـيطرة البنـي الاجتماعيـة، وأنهـا هـي التـي تحـدد توجـه وتطـور المجتمـع في المسـتقبل. ووفقًـا لنظريـة الحتميـة، فـإن التكنولوجيـا تحيـا وتنشـط مـن تلقـاء نفسـها، وتعتبـر موجهـة وقائـدة للتغيـر الاجتماعـي.

ومـن رواد الحتميـة التكنولوجيـة الباحثـان البـارزان في تفسـير التغييـر الاجتماعـي مـن خـلال وسـائل الاتصـال (إنيـس Innis) و (ماكلوهـان McLuhan)؛ حيـث ادعـى إنيس، الـذي بحـث احتكار المعرفـة، أن السـيطرة علـى وسـيلة الاتصـال الأساسـية في كل مجتمـع هـي أداة لتحقيـق السـيطرة السياسـية والاجتماعيـة. ولأن تفسـيره يسـتند إلـى مفاهيـم متعلقـة بالزمـان والمكان، فهـو يفسـر ظهـور واختفـاء الأنظمـة في التاريـخ البشـري بنـاء علـى وسـائل الاتصـال التـي تظهـر وقتهـا. ويعتقـد «إنيـس» أن التطـورات الاجتماعيـة

والثقافية والسياسية والاقتصادية لكل فترة تاريخية يمكن أن تكون ذات صلة مباشرة بتكنولوجيا وسائل الاتصال الجماهيري في تلك الفترة . إن حتمية (إنيس Innis, 1951) تتضح من خلال ما كتبه تحيزًا لوسائل الاتصال، حيث يرى أن تبني وسائل الاتصال الحديثة يقود حتمًا في النهاية إلى حضارة جديدة .

بينما يرى (ماكلوهان McLuhan, 1967) باعتباره أحد أبرز منظري الحتمية التكنولوجية وحتمية وسائل الإعلام أن «الوسيلة هي التي تشكل وتسيطر على شكل ومدى العلاقات والأفعال الإنسانية ... إن القوة الكامنة في بنية الوسيلة الإعلامية هي الوسيلة نفسها» . وحينما نظر ماكلوهان إلى التاريخ أخذ موقفًا يقوم على الحتمية التكنولوجية، حيث إنه آمن بأن الاختراعات التكنولوجية المهمة هي التي تؤثر تأثيرًا أساسيًّا على المجتمعات. ويرى ماكلوهان أن التحول الأساسي في تكنولوجيا الاتصال تزامن مع التحولات الكبرى، ليس في التنظيم الاجتماعي فقط، بل في الأحاسيس الإنسانية أيضًا .

وينسب الباحثون مصطلح الحتمية التكنولوجية Technological determinism إلى عالم الاجتماع والاقتصاد الأمريكي (تورشتاين فيبلين Thorstein Veblen)، ويقوم المفهوم في الوقت الحالي على افتراض أن التكنولوجيا الجديدة New technology بصفة عامة هي السبب الأساسي فيما يلي:

- التغيرات الاجتماعية والتاريخية في المنظومة المجتمعية على المستوى الأكبر Macrosocial level.
- التأثيرات النفسية والاجتماعية الكامنة والعميقة على المستوى الأصغر، أو على المستوى الفردي Microsocial level لمن يستخدم أدوات تكنولوجية معينة بصفة منتظمة .

ويرى (هايلبرونر Heilbroner, 1967) أنه لفهم أكثر لنظرية الحتمية فإنه يجب طرح السؤال التالي: هل يمكن لتكنولوجيا الكمبيوتر أن تشكل حتميًّا نظامًا اجتماعيًّا

جديدًا ؟ ووفقًا للداعمين لنظرية الحتمية التكنولوجية، فإن الإجابة يجب أن تكون بشكل إيجابي، حيث يرون أن التكنولوجيا تقف بعيدة عن العلاقات الاجتماعية والفعل الإنساني. والآلة تحيا وتنمو ذاتيًّا وهي قادرة على قيادة السلوك الإنساني. وبهذه الطريقة فإن الفعاليات الاجتماعية المعقدة هي نتيجة منطقية Plausible result لفعل التكنولوجيا أكثر من كونها من فعل الوحدات الإنسانية .

من هذا المنظور، فإن الحتمية التكنولوجية تقوم على فرضية أن هناك علاقة سببية بين التكنولوجيا والتغيير الاجتماعي، وأن أي وسيلة اتصال أو أداة تكنولوجية لها نفس التأثير على المجتمع والنظام الاجتماعي. فإذا كان هذا التأثير إيجابيًّا فنحن نتحدث عن تفاؤل تكنولوجيTechno-optimism ، وإذا كان هذا التأثير سلبيًّا فنحن نتحدث عن تشاؤم تكنولوجي Techno-pessimism. وكلاهما – التأثير الإيجابي والسلبي – بعدين معياريين للحتمية التكنولوجية، يقودان إلى الافتراض بوجود اتجاه واحد في علاقة التأثير والتأثر بين التكنولوجيا والمجتمع، قائم على افتراض أن التأثير التكنولوجي ضروري لا فكاك منه، مع تجاهل تام للعلاقة الجدلية التفاعلية التي تحكم علاقة التكنولوجيا بالمجتمع .

وأصبحت نظرية الحتمية التكنولوجية مؤثرة في دراسات علاقة وسائل الاتصال والإعلام والمجتمع عبر العديد من الباحثين، مثل (تشارلز هورتون كوولي Charles Horton Cooley) الذي يرى: «أننا لا نستطيع فهم أي شيء بطريقة صحيحة إذا لم ندرك الحالة الخاصة بأن ثورة الاتصال خلقت عالمًا جديدًا لنا». تطورت النظرية منذ ظهورها في نهايات القرن الماضي إلى فرعين أساسيين هما: «حتمية صارمةHard determinism» و «حتمية ناعمة Soft determinism». والحتمية الصارمة تنظر إلى التكنولوجيا باعتبارها العامل الأكثر كفاءة وفعالية وأنها ضرورية لإحداث التغيير الاجتماعي، بينما تشير الحتمية الناعمة إلى أن التكنولوجيا تعتبر عاملاً أوليًّا مهمًّا يمكن أن ييسر عملية التغيير الاجتماعي. بمعنى آخر، وفقًا للحتمية الصارمة، فإن البنى الاجتماعية تظهر وترتقي وتنمو كاستجابة لفعل التطورات التكنولوجية. في حين

أن الحتمية الناعمة تبتعد عن الربط المباشر بين فعل التكنولوجيا والتغير الاجتماعي، وتحاول أن تفسر ذلك في إطار مصفوفة تشمل ظروف اجتماعية وسياسية، ولكن بما يظهر حتمية التغيير المرتبط بالتكنولوجيا في نهاية المطاف. وبالرغم من أن هناك تمايزًا بين هذين الطرحين، فإن الحدود بينهما هلامية ومرنة؛ حيث يمكن الانزلاق من طرح إلى آخر دون أن ندرك ما هي حدود الدور الصارم Hard وأين هو الدور الناعم Soft للتكنولوجيا في عملية التغير الاجتماعي .

ويمكن تلخيص نظرية الحتمية التكنولوجية بالقول إنها: تقوم على فرضيتين أساسيتين وهما (١) أن القاعدة التكنولوجية في المجتمع هي القوة الأساسية التي توثر على جميع أنماط الحياة في المجتمع. (٢) وأن التغيرات التكنولوجية هي المصدر الوحيد للتغير الاجتماعي. ويرتبط بالجزء الأول من الحتمية التكنولوجية في أحد معانيه باستقلالية autonomous التطور التكنولوجي عن المجتمع، بما يعني أن التكنولوجيا تنمو وتتطور بعيدًا عن المجتمع out of Society، حرفيًّا أو مجازيًّا. أما الجزء الثاني من النظرية فيقوم على أن التغير التكنولوجي يقود إلى تغيير اجتماعي حتمي .

نقد نظرية الحتمية التكنولوجية:

يرى الكثير من الباحثين أنه من الأفضل أن يتم تقييم العلاقة بين التكنولوجيا والمجتمع من منظور جدلي، بدلاً من تبني نظرية الحتمية التكنولوجيا، والتي تنظر إلى العلاقة بتوجه أحادي السبب والنتيجة في إطار تقييمها لتأثير التكنولوجيا على المجتمع. ويطرح بعض الباحثين ما يطق عليه عملية البناء المشترك Mutual constitution وتسمى أيضًا بالحتمية متعددة الأبعادMultiple determination ، وهو أحد المداخل البحثية المضادة للحتمية التكنولوجية. وتفترض أن التغيير الاجتماعي عملية معقدة وتعتمد على أفعال القوى الاجتماعية المختلفة وتتحرك في مسارات خطية ولا خطية وتتسم بالامتزاج والتفاوت في معدلات التطور .

ويرى (كاري Carey, 1967) أن أحد الانتقادات المؤثرة التي وجهت لإنيس وماكلوهان، أنهما يريان أن تكنولوجيا الاتصالات تقرر البنى الاجتماعية، وأنها أيضًا محرك التغيير الاجتماعي . ويؤكد (موسكو Mosco, 2004) على ضرورة الأخذ في الاعتبار التفاعل بين المكونات الثقافية للمجتمع مع الاقتصاد السياسي والتكنولوجيا، حتى يتثنى للباحثين تقديم تفسيرات أكثر عمقًا لتأثير التكنولوجيا على المجتمع . ويجادل (هيرست وهاريسون Hirst & Harrison, 2007) بأن التغير التكنولوجي هو في الأغلب الأعم فعل تراكمي، ويُنتَج عادة بفعل الظروف الاجتماعية، وهو نتاج سلسة من التناقضات والصراعات والقرارات المجتمعية .

ويرفض (نيومان Neuman 1991) تبني نموذج بسيط يقوم على الربط الخطي المباشر بين القوى التكنولوجية (السبب) وحتمية تغييرها للواقع الاجتماعي والقيم الثقافية (النتيجة)، وبدلاً من ذلك انحاز إلى نموذج يقوم على فرضية التفاعل بين قوى التكنولوجيا والتغييرات الاجتماعية والثقافية. وقد ميز نيومان بين اتجاهين أساسين من الدراسات في هذه السياق. الأول ما أسماه النظريات القائمة على تأثير كيان واحد Monist Theories، والتي تحدد ميكانيزم واحد حتمي يقود إلى التغيير الاجتماعي، والثاني النظريات المتوازنة Balanced Theories والتي تؤكد على متغير متعدد الأوجه Multiple Variable والتفاعلات التي تحدث في السياقات الاجتماعية.

الخلاصة أن نويمان نأى بنفسه عن دعاة الحتمية التكنولوجية الذين يتنبئون بالطريق التي تقود إليه وسائل الإعلام الجديدة من خلال معرفة مدى قدرتها على تحقيق التحول الديمقراطي بشكل آلي، أو على الجانب الآخر دعمها للأنظمة السلطوية أو الاستبدادية، كما أنه تجنب في نموذجه الوقوع في شرك الحتمية السياسية political determinism والتي تفترض عدم وجود أي تأثير للعوامل التكنولوجية على الإطلاق، بإدماجه للمتغيرات التكنولوجية ضمن العوامل أو المتغيرات التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار في بحث التغيرات المجتمعية .

إلى جانب ذلك، فإن الحتمية التكنولوجية تم تفنيدها من خلال فرضيات نظريتين يتم استخدامهما لتفسير العلاقة بين التكنولوجيا والتغيير الاجتماعي، وهما نظرية الحتمية السوسيو- ثقافية Sociocultural determinism ونظرية الطوعية Volunteerism . ووفقًا لـ (شاندلر Chandler) فإن النظرية الأولى تفترض أن التكنولوجيا ووسائل الإعلام تخضعان تمامًا في تطورهما واستخداماتهما للسياقات السوسيو-سياسية Socio-political والتاريخية والثقافية؛ بينما تفترض الثانية سيطرة الأفراد المستخدمين للتكنولوجيا على الأدوات التي يرون استخدامها أو يرغبون في استخدامها . وينطلق هذا التحليل من الانتقادات التي توجه لنظرية الفجوة الرقمية في ثنائية من لديهم أو من ليس لديهم information haves and have-nots في علاقة المجتمعات بالوصول إلى التكنولوجيا واستخدامها. فبعيدًا عن هذا التصنيف الثنائي، يجب النظر إلى أولئك الذين يريدون أو لا يريدون information want-nots اقتناء واستخدام التكنولوجيا. أيضًا هناك المتسربون من استخدام الإنترنت Internet drop-outs على سبيل المثال، وهم أولئك الذين أتيحت لهم فرصة الاستخدام وقرروا لأسباب مختلفة الخروج من مجموع المستخدمين .

كما أن المنظور الخاص بالطوعية Voluntarism يطرح تحديًا آخر للحتمية التكنولوجية، إذ إن الطوعية تؤكد على حرية الفرد في الاختيار بين بدائل متنافسة، وهذه الفطرة الإنسانية مناقضة للحتمية؛ حيث يصر علماء الوجودية على أن البشر كيانات نشطة، وليست مسلوبة الإرادة أو ميكانيكية الاختيار أمام الظروف الاجتماعية والاقتصادية أو الظروف التكنولوجية . ويرى العديد من الباحثين أن «ماكلوهان» لم يقدم براهين، لكنه استدل بشكل أساسي على الأمثلة التاريخية، والتاريخ يقدم أمثلة على كل شيء، لكنه لا يقدم براهين. ومن الأمثلة المعاكسة لما قدمته الحتمية التقنية أن تطور الطباعة في الغرب ساهم في تعزيز الفردية وتعزيز النهضة، بينما أدى ظهورها في الصين إلى تمركز المعرفة وتمركز السلطة .

ففي الوقت الذي يؤمن فيه ماكلوهان بـ «الحتمية التكنولوجية»، يبقى السؤال: هل تلغي هذه الحتمية شعور الإنسان بأنه مخلوق له كيان مستقل قادر على التغلب على هذه الحتمية التي تنشأ نتيجة لتجاهل الناس لما يحدث حولهم ؟ حيث تقف الحتمية موقفًا متناقضًا مع مذهب الإرادة الحرة في شكله الفردي أو الجمعي في اختيار التكنولوجيا وتحديد دورها في التغيير الاجتماعي ؛ حيث إن التكنولوجيا ليست هي الكائن، فالتقنية مليئة بالوعود بالنسبة للسياسة، لكنها ليست السياسة بحد ذاتها، فهي لا تغير شيئًا مما هي الديمقراطية عليه حتى لو كان استخدام وسائل الإعلام يغير آليات التدريب على ممارسة الديمقراطية . كما أن منظور الحتمية يقلل من الاحتمالات الأخرى المطروحة المرتبطة بديمقراطية المشاركة في البيئة التكنولوجية Democratic Engagement with Technology . وهذا الافتراض الحتمي يقدم فرصًا قليلة للاختيار، فإما القبول التام بفرضية تأثير التكنولوجيا على المجتمع وقيادتها للتغيير الاجتماعي دون نقد، أو رفض تأثير التكنولوجيا على المجتمع .

تطور استخدامات الإنترنت في مصر:

١- تطور معدلات الوصول إلى الإنترنت:

تكشف البيانات أن استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي وتحديدًا الفيسبوك في مصر تتطور بشكل تصاعدي؛ حيث تشير الإحصائيات إلى أن معدلات استخدام الإنترنت في مصر حتى ديسمبر ٢٠١٤ زادت عن ٥٠٪ من عدد السكان، كما هو موضح في الشكل التالي:

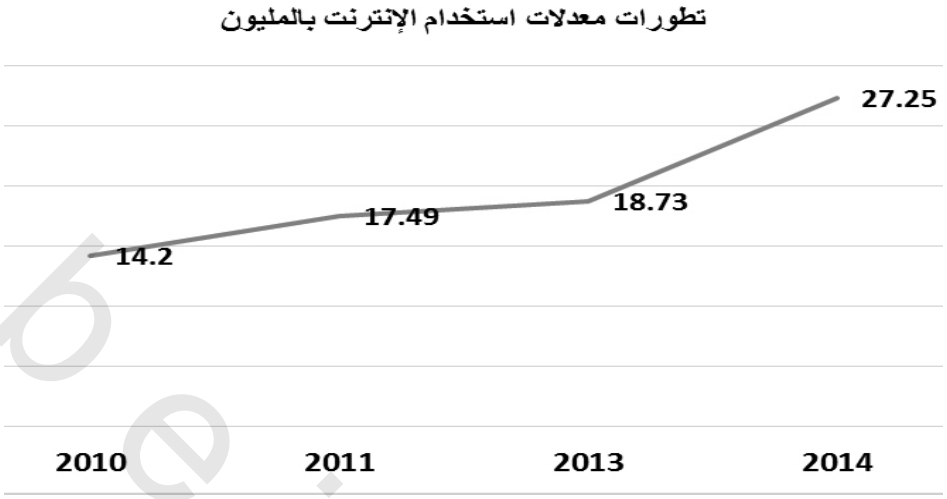

شكل رقم (١): يوضح تطور استخدام الإنترنت في مصر (٢٠١٠- ٢٠١٤)

وتظهر هذه البيانات أن الإنترنت كوسيلة اتصال شهدت تطورًا في معدلات الاستخدام من ١٤,٢ مستخدم في ٢٠١٠، إلى ٢٧,٢٥ مليون مستخدم بنهاية ٢٠١٤، بما يعني تضاعف معدلات الاستخدام تقريبًا خلال الأربع سنوات ؛ ما يعني أن معدلات استخدام الإنترنت في مصر نسبة إلى عدد السكان قد ارتفعت من ٢١,٦٪ عام ٢٠١٠ لتصل إلى ٣١,٧٪ عام ٢٠١٤. كما تشير الإحصائيات إلى أن معدلات استخدام وسائل التواصل الاجتماعي تتزايد أيضًا بشكل مطرد؛ فعلى سبيل المثال، تشير الإحصائيات إلى أن عدد مستخدمي فيسبوك في مصر اقترب من ٢٨ مليون مستخدم خلال عام ٢٠١٦، مقارنة بـ ٤,٥ مليون مستخدم في ٢٠١٠ .

٢- تطور استخدام الإنترنت في المجال السياسي:

بدأ الاستخدام السياسي للإنترنت متزامنًا في شكله، وإن اختلف في طبيعة الاستخدام، وذلك مع بداية استخدامه في الولايات المتحدة وغيرها من الدول التي بدأت استخدام الإنترنت كوسيلة للاتصال السياسي؛ حيث بدأ المرشحون والأحزاب السياسية استخدام الإنترنت في التواصل السياسي منذ عام ٢٠٠٤ . وتطور استخدامه

في المجال السياسي وبخاصة بعد ظهور تطبيقات شبكات التواصل الاجتماعي Social Networking Sites (SNSs) والتدوين الإلكتروني Blogging. وتم رصد استخدام الإنترنت سياسيًّا في العديد من الفعاليات في مصر مثل احتجاجات عمال المحلة في إبريل ٢٠٠٨، وحركات الاحتجاج السياسي اللاحقة لها، ومثال ذلك صفحة «كلنا خالد سعيد» على الفيسبوك في عام ٢٠١٠ .

ولم يكن دور الإنترنت السياسي مقصورًا على استخدامات الحركات المعارضة، ولكن أيضًا استخدمه الحزب الحاكم والمرشحون في انتخابات ٢٠١٠ كوسيلة للتواصل السياسي. وقد وصلت ذروة الاستخدام السياسي للإنترنت بالتزامن مع ما يعرف «بالربيع العربي» وثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ في مصر؛ حيث أوضحت دراسة أنه قبيل الثورة بأيام وتحديدًا منذ ١١ يناير ٢٠١١ تم تدشين ٣٠ صفحة ومجموعة مصرية على الفيسبوك تدعو للتظاهر يوم ٢٥ يناير. وقد زاد هذا العدد إلى ١٢٦ صفحة في ٢٤ يناير، فيما بلغت في اليوم السابق لـ ١١ فبراير ٢٣١٣ صفحة؛ كما أن عدد أعضاء هذه الصفحات بدأ بـ ٣٦٥ ألفًا في ١١ يناير، ووصل إلى ٣٤ مليون في ١١ فبراير، وقد نشرت هذه الصفحات ٩ آلاف بوست كتب حولها ٤٦١ ألف تعليق. وفى الفترة نفسها استقبل تويتر ١٢ ألف تغريدة من ميادين مصر المختلفة، وأعيد إرسالها نحو ٧٢ ألف مرة وأنتج منها ٩٣ مليون نسخة، فيما استقبل يوتيوب ١٠٦٤ فيلم فيديو خاص بالثورة .

وبالرغم من اتفاق العديد من الباحثين والمراقبين على دور الإنترنت في إتاحة مصادر متنوعة للمعلومات والمعرفة السياسية وقدرتها على الحشد والتعبئة، وتحفيزها على المشاركة المجتمعية والسياسية، فإن هناك من يرى أن الربط بين تطور استخدام الإنترنت وتطبيقاتها وإحداث الثورات السياسية والتبشير بمقرطة العالم العربي ومصر، هو بمثابة تبنٍ لنظرية الحتمية التكنولوجية؛ حيث إنه من الأفضل الالتفات إلى العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية ودورها في التغيير الاجتماعي، جنبًا إلى جنب مع التطور التكنولوجي .

الإطار المنهجي للدراسة:

تساؤلات وفروض الدراسة:

تطرح هذه الدراسة سؤالاً أساسيًّا وهو: ما مدى تطور استخدامات الناخبين في مصر للإنترنت خلال الانتخابات البرلمانية والرئاسية وتأثيراتها عليهم في ضوء نظرية الحتمية التكنولوجية؟ حيث تفترض النظرية أن التغير التكنولوجي يقود التغييرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

وينبثق عن هذا السؤال الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية، وهي:

١. ما معدلات اهتمامات الناخبين بالشئون السياسية في الفترات المختلفة التي خضعت للدراسة؟

٢. ما مدى تطور استخدامات الإنترنت كمصدر للمعلومات السياسية؟

٣. ما مدى تطور الاعتماد على الإنترنت خلال الانتخابات ؟

٤. ما أشكال التطور الخاصة بممارسة أنشطة الحملات الانتخابية من خلال الإنترنت؟

٥. ما تقييم المبحوثين لدور الإنترنت في العملية السياسية في الفترات المختلفة التي خضعت للدراسة؟

٦. ما حدود التأثير السياسي للإنترنت على المستخدمين خلال الفترات المختلفة التي خضعت للدراسة؟

٧. ما تقييم المبحوثين لمصداقية الإنترنت كوسيلة للاتصال السياسي في الفترات المختلفة التي خضعت للدراسة؟

٨. إلى أي مدى تطورت اتجاهات الناخبين المصريين نحو مستقبل الإنترنت كوسيلة للتواصل السياسي؟

٩. ما تأثير متغيرات مثل الاهتمام بالسياسية، التعليم، السن، النوع الاجتماعي على استخدامات وتأثيرات الإنترنت السياسة؟

فروض الدراسة:

في ضوء نظرية الحتمية التكنولوجية، تناقش الدراسة الفرضين التاليين:

- كلما زاد الاهتمام بالسياسة، زاد الاعتماد على الإنترنت كوسيلة للاتصال السياسي في أثناء الانتخابات (رفض نظرية الحتمية التكنولوجية Technology doesn't determine).

- كلما زاد استخدام الإنترنت، زاد الاهتمام بالشئون السياسية في أثناء الانتخابات (قبول نظرية الحتمية التكنولوجية Technology determine) .

نوع الدراسة:

يعتبر هذا البحث من البحوث الوصفية التي تركز على وصف طبيعة وسمات وخصائص مجتمع معين، وتكرار حدوث الظواهر المختلفة فيه، وهو ما يسمح بالقياس الكمي، وأيضًا خضوع البيانات للتحليل الكيفي مما يساعد على التعميم والتنبؤ .

مناهج الدراسة:

منهج المسح: حيث تم تبني المسح Survey لعينة من الجمهور العام، وذلك لجمع معلومات تفصيلية حول تطور استخدامات الإنترنت في أثناء الانتخابات، وانعكاسات ذلك على الفاعلية السياسية للمستخدمين، إضافة لجمع بيانات تساعد الباحث على اختبار فرضية الدراسة، من خلال تحليل العلاقة بين متغير الاهتمام السياسي واستخدامات الإنترنت بغرض التواصل السياسي، وأيضًا رصد التباين بين مفردات العينة وفقًا لمتغيرات النوع والسن ومستوى التعليم. واعتمدت الدراسة على أسلوب المسح بالعينة، وذلك لصعوبة إجراء الحصر الشامل لمجتمع الدراسة.

منهج الدراسات المستعرضة المتكررة Repeated Cross-sectional Studies:

وهو منهج تتبعي يعتمد على مسح عينة مختلفة من الجمهور المستهدف في لحظة زمنية معينة (الانتخابات مثلاً) بشكل متكرر باستخدام نفس استمارة الاستبيان، أو بمعنى آخر نفس الأسئلة، لرصد الممارسات والاتجاهات والمعارف. وبالرغم من تشابه هذا المنهج في أهدافه مع منهج الدراسات التتبعية Longitudinal Studies في رصد الظواهر الاجتماعية على فترات زمنية مختلفة، فإنه يختلف عنه في طبيعة عينة الدراسة، حيث إنه يعتمد على نفس العينة. ووفقًا لمنهج الدراسات المستعرضة المتكررة، فإن البيانات التي يتم الحصول عليها لا توفر فقط معلومات عن حجم أو كثافة الظاهرة موضوع الدراسة، ولكن أيضًا تفيد في المساعدة على رسم آليات التعامل مع اتجاهات الظاهرة مجال الدراسة. ويساعد هذا النوع من البحوث في رصد وفهم التغييرات المجتمعية عبر مراحل زمنية مختلفة، مرتين على الأقل .

المنهج المقارن: تم استخدام هذا المنهج باعتباره من المناهج المساعدة في إجراء مقارنات كمية وكيفية بين مجتمع الدراسة حول أنماط استخدام وتأثير الإنترنت في الانتخابات، وأيضًا المقارنة عبر فترات زمنية مختلفة وأنماط متباينة من الانتخابات؛ حيث سعت الدراسة للمقارنة بين المبحوثين في ضوء متغيرات تشمل: درجة الاهتمام بالسياسة والنوع الاجتماعي والعمر ومستوى التعليم، بالإضافة إلى المقارنة بين استخدامات عينة من الجمهور للإنترنت خلال الانتخابات البرلمانية ٢٠١٠ و ٢٠١١، والانتخابات الرئاسية ٢٠١٢ و ٢٠١٤.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتحدد مجتمع الدراسة في عينة عشوائية ممن لهم حق الانتخاب (+٢٠ عامًا) في وقت إجراء الانتخابات في كل مرحلة زمنية. تمت المقابلات بالشكل المباشر مع المبحوثين من خلال الاتصال الشخصي المباشر. وتم اختيار العينة من إقليم القاهرة الكبرى (القاهرة، الجيزة، القليوبية)، حيث بلغت ١٢٣٤ مفردة، وتوزعت على مناطق

ذات مستوى اجتماعي- اقتصادي منخفض (D&C)، ومناطق ذات مستوى اجتماعي- اقتصادي متوسط (B)، ومناطق ذات مستوى اجتماعي- اقتصادي مرتفع (A). وجاءت مواصفات العينة كالتالي:

جدول رقم (١): يوضح خصائص عينة الدراسة

السنة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٤	الإجمالي	٪
النوع						
ذكور	١٢٦	١٢١	٢١٠	١٩٨	٦٥٥	٥٣
أناث	٩٠	٩٧	١٩٠	٢٠٢	٥٧٩	٤٧
السن						
٢٥ >	٦٩	٤٩	١١١	٩٦	٣٢٥	٢٦,٣
٢٦-٤٥	٩٢	٩٥	٢٠١	٢٢٨	٦١٦	٥٠
٤٦-٦٥	٤٧	٦٦	٧٩	٦٩	٢٦١	٢١
٦٥ >	٨	٨	٩	٧	٣٢	٢,٧
مستوى التعليم						
غير حاصل على شهادة	٠	٩	١٠	٢	٢١	١,٧
تعليم أساسي	٧	١٤	٢١	١٧	٥٩	٤,٨
شهادة متوسطة وفوق المتوسطة	٢٧	٣٧	٧٧	٧٩	٢٢٠	١٧,٨
شهادة جامعية	١٥٠	١٣٠	٢٦٥	٢٤٤	٧٨٩	٦٤
شهادة فوق الجامعية	٣٢	٢٨	٢٧	٥٨	١٤٥	١١,٧
الإجمالي	٢١٦	٢١٨	٤٠٠	٤٠٠	١٢٣٤	١٠٠

كما يوضح الشكل التالي معدلات استخدامات الإنترنت في عينة الدراسة:

Open Kan.com

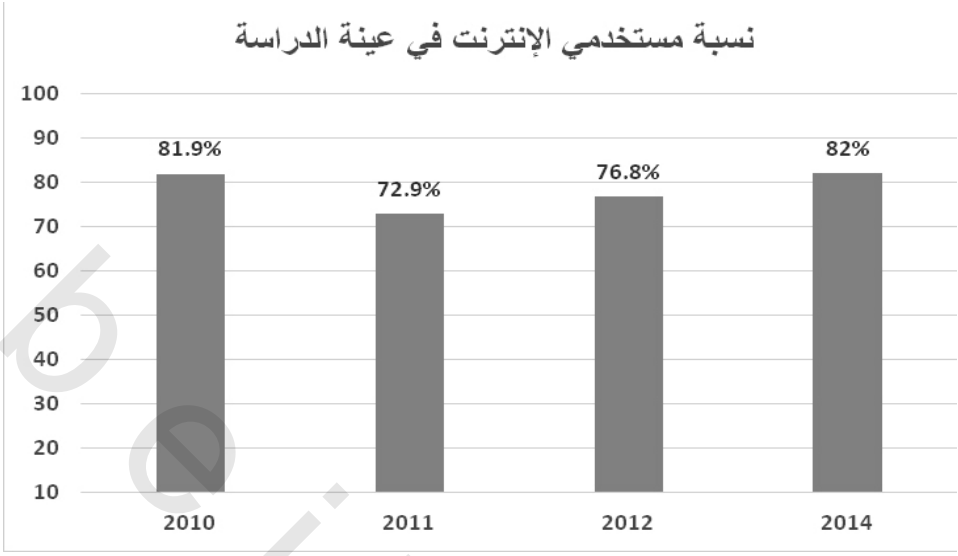

شكل رقم (٢): يوضح نسبة مستخدمي الإنترنت في عينة الدراسة

توضح النتائج في الشكل السابق أن معدلات استخدام الإنترنت بين أفراد عينة الدراسة في أثناء الانتخابات تعد مرتفعة بالمقارنة بمتوسط الاستخدام على المستوى القومي (٣٩,٩٪ في مايو ٢٠١٣) و (٥٢,٤٪ في مايو ٢٠١٤)، والفروق بين النسب ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠٢٧.).

أداة جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على أداة المسح من خلال استمارة استبيان تكونت من عدد ٢٥ سؤالاً تنوعت بين أسئلة مغلقة ومتعدد الاختيارات ومفتوحة وتقييمية. وتمثل الأسئلة ثلاثة محاور أساسية، بالإضافة إلى الجزء الخاص بالبيانات الديموجرافية ودرجة الاهتمام بالسياسة؛ حيث شمل المحور الأول من الاستبيان أسئلة تدور حول مدى الاهتمام بالسياسة ومعدلات استخدام الإنترنت في الانتخابات، ومصادر الحصول على المعلومات السياسية، ومعدلات الاعتماد على الإنترنت للحصول على معلومات خاصة بالانتخابات.

وشمل الجزء الثاني أسئلة تدور حول مدى المشاركة في أنشطة الحملة من خلال الإنترنت وكذلك أنماط المشاركة، ومدى تطور الأنشطة التي يمارسها المستخدمون، ومدى تأثير الإنترنت على معدلات معرفة ومشاركة المستخدمين، بينما شمل الجزء الثالث من الاستبيان أسئلة تتعلق بتقييم دور المبحوثين لتطور دور الإنترنت في العملية السياسية، ومدى ثقة المستخدمين في الإنترنت كوسيلة للتواصل السياسي، وتقييم مستقبل الإنترنت كوسيلة اتصال سياسية. وشمل الجزء الأخير أسئلة حول البيانات الديموجرافية وهي السن والنوع ومستوى التعليم، كمتغيرات للمقارنة بين المبحوثين.

الصدق والثبات:

١. الصدق:

يعرف الصدق بأنه قدرة أداة القياس على أن تقيس ما وضعت لقياسه، ولتحقيق هذا الغرض تم عرض استمارة الاستبيان في شكلها الأولي على خمسة من المحكمين، للتأكد من ملائمة الأسئلة المطروحة في الاستبيان لتحقيق أهداف الدراسة، وتم إجراء بعض التغييرات التي أوصوا بها .

٢. الثبات:

يقصد بالثبات الحصول على نتائج متطابقة إذا تكرر استخدام أداة جمع البيانات أكثر من مرة في جمع نفس البيانات أو في قياس نفس الظاهرة. وتم الاعتماد على استخدام أسلوب الاختبار وإعادة الاختبار Test- Retest لقياس ثبات إجابات المبحوثين، حيث تم إعادة ملء ٢٠ استمارة على نفس المبحوثين، في كل مرحلة انتخابية، ومطابقة إجاباتهم في كلتا الحالتين، وكانت درجة الثبات ٩٥٪، وهي درجة ثبات مرتفعة .

المعالجة الإحصائية للبيانات:

بعد الانتهاء من عملية جمع بيانات الدراسة الميدانية، تم ترميز البيانات واستخدام الحاسب الآلي لعملية التحليل، اعتمادًا على برنامج حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية «SPSS»، وتم الاعتماد على عدد من الأساليب الإحصائية وأهمها:

التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (Chi Square Test) ومعامل التوافق (Contingency Coefficient) ومعامل ارتباط بيرسون واختبار (T-Test) واختبار تحليل التباين الثنائي (ANOVA).

نتائج الدراسة

مدى اهتمام المبحوثين بالسياسة وعلاقة ذلك بمصادر حصولهم على المعلومات في أثناء الانتخابات:

توضح هذه النتائج أن المبحوثين كانوا أكثر اهتمامًا بالسياسة خلال الانتخابات البرلمانية ٢٠١١ والرئاسية ٢٠١٢ مقارنة بالانتخابات البرلمانية ٢٠١٠ والانتخابات الرئاسية ٢٠١٤، وبالرغم من أن المشاركين عبروا عن اهتمامهم بالعملية السياسية في ٢٠١٤، فإن هذا الاهتمام كان متوسطًا مقارنة بالفترات الأخرى التي خضعت للدراسة.

جدول رقم (٢): يوضح مدى اهتمام عينة الدراسة بالشئون السياسية

درجة الاهتمام	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٤	Sig.
مهتم جدًّا	٪١٦,٢	٪٢٤,٨	٪٢٢,٨	٪١٤,٣	.000
مهتم	٪٢٥,٩	٪٢١,١	٪٣٠,٥	٪٣٥,٣	.000
محايد	٪٢٣,١	٪٢١,٦	٪٢٥,٥	٪٢١	.000
غير مهتم	٪٢٣,١	٪٢٤,٨	٪١٥,٥	٪١٩,٥	.000
غير مهتم على الإطلاق	٪١١,٦	٪٧,٨	٪٥	٪١٠	.000

حيث تؤكد النتائج في الجدول السابق وجود تباين في الاهتمام بالسياسة بين أفراد عينة الدراسة في أثناء انتخابات ٢٠١٠ و٢٠١٤ بالمقارنة بانتخابات ٢٠١١ و٢٠١٤، والفروق دالة إحصائيًّا عند مستوى معنوية (.٠٠٠)،. وبدراسة الفروق في ضوء متغيرات الدراسة، توضح النتائج أن الذكور أكثر اهتمامًا من الإناث (M=٣,٥٦, Std. Deviation = 1.20) للإناث، (M=3.03, Std. Deviation = 1.18) للذكور و(T=7.91, df=1232, Sig. .000). كما تشير النتائج أيضًا إلى أن كبار السن +٦٥ والشباب -٢٥ أقل اهتمامًا بالسياسة مقارنة بالفئات العمرية الأخرى (M=2.48,

Std. Deviation 1.24 (، Std. Deviation = 1.16 ,M=2.93)) على التوالي، بينما كانت الفئة العمرية من ٢٦-٤٥ هي الأكثر اهتمامًا بالسياسة (M= 3.56; Std. Deviation 1.18) (df=5; F=13; Sig. .000). كما تؤكد النتائج أن الحاصلين على مؤهلات تعليمية أعلى كانوا أكثر اهتمامًا بالمقارنة بالفئات التعليمية الأخرى (M= 3.13; df=5; F=13; Sig. .000).

جدول (٣): يوضح أهم مصادر الحصول على المعلومات السياسية خلال الانتخابات

مصادر المعلومات	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٤	Sig.
التلفزيون	85.2٪	91.7٪	94.5٪	95.3٪	.000
الصحف والمجلات	81.9٪	67.4٪	50.8٪	48.3٪	.000
الإنترنت	51.9٪	59.6٪	67٪	71.8٪	.000
الإذاعة	26.9٪	28.9٪	18.8٪	38.5٪	.000
الموبايل	11.1٪	16.5٪	8.8٪	40٪	.000

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن الإنترنت يشكل أحد أهم وسائل الإعلام التي يحصل منها المبحوثون على المعلومات في أثناء الانتخابات، حيث جاء متقدمًا في الأهمية على وسائل تقليدية مثل الراديو. كما توضح النتائج زيادة متتالية في الاعتماد على الإنترنت، وصلت لذروتها في ٢٠١٤ بنسبة ٧١,٨٪ مقارنة ٥١,٩٪ في ٢٠١٠. وتشير النتائج أيضًا إلى زيادة متتالية في الاعتماد على التلفزيون في كل الانتخابات، بينما تؤكد النتائج تراجعًا مستمرًا في الاعتماد على الصحف والمجلات. أما بالنسبة للراديو والموبايل فإن النتائج تشير إلى عدم وجود اتجاه واحد في الاعتماد عليهما، وأن هناك تغيرًا في استخدامهما من انتخابات إلى أخرى. والفروق بين نسب الاعتماد على الوسائل الإعلامية خلال انتخابات ٢٠١٠،٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٤ ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠٠٠.

كما تشير النتائج أيضًا إلى أن الذكور يعتمدون بشكل أكبر على الصحف والمجلات والإنترنت والراديو والموبايل (مستوى المعنوية (.٠٠٠؛ .٠٠٠؛ .٠٥؛ .٠٠٩) على التوالي، بينما تعتمد الإناث على التلفزيون بشكل أكبر مقارنة بالذكور (مستوى المعنوية .٠٣٠). وتوضح النتائج أيضًا أن الشباب يزداد اعتمادهم على الإنترنت والموبايل للحصول على المعلومات ذات الصلة بالانتخابات، مقارنة بالفئات العمرية الأكبر التي تعتمد بشكل أكبر على التلفزيون والصحف (مستوى المعنوية .٠٠٠؛ .٠٠٠؛ .٠٢٩؛ .٠٠٠) على التوالي، بينما لا توجد بين الفئات فروق ذات دلالة إحصائية في الاعتماد على الراديو، حيث إن مستوى المعنوية < .٠٥

كما توضح النتائج أن الحاصلين على درجات علمية أعلى يعتمدون بشكل أكبر على الصحف والإنترنت والموبايل في الحصول على المعلومات الخاصة بالانتخابات، مقارنة بالفئات الأقل تعليمًا (مستوى المعنوية .٠٠٨؛ .٠٠٠؛ .٠٠٠) على التوالي، في حين لا تشير النتائج إلى فروق دالة في الاعتماد على التلفزيون والراديو بين كل الفئات، حيث إن مستوى المعنوية < .٠٥

جدول٤ رقم (٤): يوضح العلاقة بين الاهتمام بالسياسة ومصادر المعلومات السياسية

درجة الاهتمام السياسي / الوسيلة	مهتم جدًّا	مهتم	محايد	قليل الاهتمام	غير مهتم على الإطلاق	Sig.
التلفزيون	٪١٨,٧	٪٢٩,٨	٪٢٣	٪٢٠,١	٪٨,٣	.784
الصحف والمجلات	٪٢٢,٦	٪٣٠,٨	٪٢٤	٪١٦,٨	٪٥,٧	.000
الإنترنت	٪٢٤,٢	٪٣٣,٨	٪٢٢,١	٪١٥,٧	٪٤,٣	.000
الإذاعة	٪١٦,٣	٪٢٩,٧	٪٢٦	٪٢٠	٪٨	.391
الموبايل	٪٢٢,٤	٪٣٠,٢	٪٢٢	٪١٧,٣	٪٨,٢	.522

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن من هم أكثر اهتمامًا بالسياسة يعتمدون بشكل أكبر على الإنترنت والصحف والمجلات بدرجة تفوق كثيرًا غير المهتمين بالسياسة. بينما تشير النتائج إلى أن من أبدوا عدم اكتراث بالسياسة يعتمدون بدرجة أكبر على التليفزيون والموبايل والإذاعة. وتوضح النتائج العامة في هذا الجدول أن هناك علاقة

بين درجة الاهتمام بالسياسة والوسيلة التي يعتمد عليها المواطنون في الحصول على المعلومات السياسية. والنتائج تؤكد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسب الاعتماد على الإنترنت والصحف والمجلات بين المهتمين بالسياسة وغير المهتمين، عند مستوى معنوية ٠٠٠. بينما لا تشير النتائج إلى فروق دالة إحصائيًّا بين الذين أبدوا اهتمامًا بالسياسة، ومن قالوا إنهم لا يهتمون بالسياسة في الاعتماد على التلفزيون، والإذاعة والموبايل، وذلك عند مستوى معنوية (.٤٩٨، .٣٧٥، .١٤٤) على التوالي. وهذه النتائج تشير إلى أن الاعتماد على الإنترنت كوسيلة للحصول على المعلومات السياسية يزداد مع تنامي معدل الاهتمام السياسي.

جدول رقم (٥): يوضح الفروق بين مصادر المعلومات السياسية للمبحوثين الأكثر اهتماماً بالسياسة باستخدام t-test

مصادر المعلومات	N	Mean	Std. Deviation	t	df	Sig.
التلفزيون	1143	3.31	1.22	-.677	1232	.498
الصحف والمجلات	720	3.48	1.17	5.75	1232	.000
الإنترنت	797	3.58	1.14	10.86	1232	.000
الإذاعة	350	3.26	1.18	-.888	1232	.375
الموبايل	255	3.41	1.23	1.46	1232	.144

بتحليل العلاقة بين أهم مصادر المعلومات للمهتمين بالسياسة باختبار t-test، كما يشير الجدول السابق، يتضح أن المبحوثين الذين لديهم اهتمام أكبر بالسياسة يعتمدون على الإنترنت في المرتبة الأولى (M=3.58, Std. Deviation 1.14, t=10.86, df=1232, Sig.000)، يلي ذلك الصحف والمجلات (M=٣,٤٨, Std. Deviation ١,١٧, t=٥,٧٥, df=١٢٣٢, Sig.٠٠٠)، بمعدلات تختلف عن غيرها من وسائل الإعلام. بينما لا تشير النتائج إلى فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات اعتماد المهتمين بالسياسة على وسائل الإعلام الأخرى (التلفزيون، والإذاعة والموبايل)، حيث إن مستوى المعنوية < .٠٥. هذه النتائج تؤكد أن هناك علاقة بين وجود اهتمام

بالسياسة وزيادة الاعتماد على الإنترنت للحصول على المعلومات السياسية في أثناء الانتخابات.

استخدامات وتأثيرات الإنترنت في الانتخابات وعلاقته بالاهتمام السياسي:

تشير النتائج الإجمالية حول الأنشطة الإلكترونية خلال الحملات الانتخابية، كما يوضح الجدول السابق، إلى تراجع في معدلات الاستخدامات السياسية للإنترنت في أثناء الانتخابات بالمقارنة بين أعوام ٢٠١٤،٢٠١٢،٢٠١١،٢٠١٠.

ويمكن القول إن هناك نسبة انسحبت أو تسربت drop-outs من استخدام الإنترنت في السياسة، وأن هناك نسبة من المبحوثين لا ترغب أو لا تريد want-nots استخدام الإنترنت سياسيًّا، بالرغم من أن لديهم القدرة على الوصول إلى الإنترنت وسبق لهم استخدامه.

جدول رقم (٦): يوضح الأنشطة الإلكترونية الخاصة بالحملات الانتخابية

النشاط الإلكتروني	مدى القيام به	2010	2011	2012	2014	Sig.
البحث عن معلومات حول الانتخابات بصفة عامة	دائمًا	59.8%	48.2%	58.6%	32.1%	.000
	أحيانًا	21.4%	40.8%	27.2%	38%	
	نادرًا	9.8%	5.4%	5.2%	12.9%	
	لا على الإطلاق	5.4%	7.7%	8.2%	11.8%	
	لا أعرف / رفض	3.6%	0	.7%	5.2%	
تصفح مواقع الأحزاب السياسية	دائمًا	20.5%	33.8%	32.8%	27.9%	.000
	أحيانًا	22.3%	49.2%	31.7%	31.7%	
	نادرًا	22.3%	3.1%	14.9%	15.3%	
	لا على الإطلاق	25%	11.5%	19.4%	18.1%	
	لا أعرف / رفض	9.8%	2.3%	1.1%	7%	
البحث عن معلومات حول المرشحين	دائمًا	28.6%	26.2%	47.4%	26.8%	.000
	أحيانًا	28.6%	40.8%	27.6%	27.5%	
	نادرًا	9.8%	12.3%	14.2%	18.1%	
	لا على الإطلاق	19.6%	17.7%	9.7%	19.2%	
	لا أعرف / رفض	13.4%	3.1%	1.1%	8.4%	

إرسال واستقبال رسائل بريد إلكتروني حول ا لا نتخا با ت	دائمًا	13.4%	13.1%	15.3%	7.7%	.000
	أحيانًا	17%	22.3%	26.5%	9.1%	
	نادرًا	9.8%	13.8%	13.8%	22.6%	
	لا على الإطلاق	37.5%	36.2%	40.3%	50.5%	
	لا أعرف / رفض	22.3%	14.6%	4.1%	10.1%	
التعليق والنقاش الإلكتروني حول قضايا الانتخابات	دائمًا	30.4%	34.6%	34.3%	29.3%	.003
	أحيانًا	24.1%	24.6%	28%	24%	
	نادرًا	7.1%	5.4%	11.9%	13.2%	
	لا على الإطلاق	24.1%	20.8%	22.4%	25.8%	
	لا أعرف / رفض	14.3%	14.6%	3.4%	7.7%	
تحميل محتوى متعلق بالانتخابات من الإنترنت ووسائل التواصل ا لا جتما عي	دائمًا	1.8%	4.6%	13.1%	7.7%	.000
	أحيانًا	8.9%	8.5%	20.1%	13.9%	
	نادرًا	7.1%	12.3%	17.5%	16.4%	
	لا على الإطلاق	46.4%	50%	44.4%	49.1%	
	لا أعرف / رفض	35.7%	24.6%	4.9%	12.9%	
التواصل عبر البريد الإلكتروني أو الدردشة مع ا لمر شحين	دائمًا	5.4%	5.4%	11.6%	3.5%	.000
	أحيانًا	9.8%	10%	15.7%	6.3%	
	نادرًا	9.8%	11.5%	13.8%	13.2%	
	لا على الإطلاق	45.5%	48.5%	53.4%	62.4%	
	لا أعرف / رفض	29.5%	24.6%	5.6%	14.6%	
دعوة الناخبين لدعم مرشح معين باستخدام الإنترنت ووسائل التواصل ا لا جتما عي	دائمًا	7.1%	10.8%	10.8%	7%	.0000
	أحيانًا	2.7%	10.8%	18.7%	5.9%	
	نادرًا	6.3%	3.1%	16%	11.1%	
	لا على الإطلاق	51.8%	54.6%	50.4%	59.2%	
	لا أعرف / رفض	32.1%	20.8%	4.1%	16.7%	
توثيق ونشر فعاليات خاصة بالانتخابات عبر الإنترنت ووسائل ا لتوا صل	دائمًا	3.6%	4.6%	12.3%	4.5%	.000
	أحيانًا	12.5%	21.5%	12.7%	12.5%	
	نادرًا	8%	10%	11.6%	15%	
	لا على الإطلاق	42.9%	42.3%	53.4%	55.1%	
	لا أعرف / رفض	33%	21.5%	10.1%	12.9%	

تدشين موقع إلكتروني أو صفحة أو حساب عبر وسائل التواصل الاجتماعي ذي صلة با لا نتخا با ت	دائمًا	1.8%	6.9%	3.7%	7%	.002
	أحيانًا	4.5%	7.7%	8.2%	7.7%	
	نادرًا	7.1%	11.5%	11.2%	7.3%	
	لا على الإطلاق	52.7%	52.3%	63.8%	57.8%	
	لا أعرف / رفض	33.9%	21.5%	13.1%	20.2%	
المشاركة في استطلاع رأي إلكتروني خاص با لا نتخا با ت	دائمًا	13.4%	19.2%	26.9%	16.7%	.000
	أحيانًا	18.8%	20.8%	23.1%	22.6%	
	نادرًا	8%	10.8%	9.7%	19.2%	
	لا على الإطلاق	28.6%	27.7%	31.3%	31%	
	لا أعرف / رفض	31.3%	21.5%	9%	10.5%	
مشاركة أو إرسال محتوى إلكتروني ذي صلة بالانتخابات لمستخدمين آخرين	دائمًا	.9%	10%	7.5%	5.2%	.000
	أحيانًا	9.8%	16.2%	13.4%	12.2%	
	نادرًا	8%	5.4%	9.7%	10.1%	
	لا على الإطلاق	45.5%	43.1%	2012	55.4%	
	لا أعرف / رفض	35.7%	25.4%	58.6%	17.1%	

وتوضح النتائج في الجدول السابق أن المبحوثين اعتمدوا على الإنترنت للبحث عن معلومات تخص انتخابات ٢٠١٠ بدرجة أكبر (٥٩,٨٪) مقارنة بعام ٢٠١٤ (٣٢,١٪)، والفروق ذات دلالة عند مستوى معنوية (.٠٠٠). وتشير النتائج أيضًا إلى أنه خلال الانتخابات البرلمانية ٢٠١١ كانت معدلات البحث عن معلومات تخص الأحزاب السياسية مرتفعة بنسبة (٣٣,٨٪)، مقارنة بـ (٢٧,٩٪) خلال انتخابات ٢٠١٤، والنتائج دالة عند مستوى معنوية (.٠٠٠). كما تؤكد النتائج أن معدلات البحث عن معلومات خاصة بالمرشحين خلال انتخابات ٢٠١٢ كانت الأعلى بنسبة (٤٧,٤٪) مقارنة بـ (٢٧,٩٪) خلال انتخابات ٢٠١٤ والفروق دالة عند مستوى معنوية (.٠٠٠).

وتشير النتائج أيضًا إلى زيادة استخدامات البريد الإلكتروني خلال انتخابات ٢٠١٢ حيث بلغت النسبة (١٥,٣٪)، مقارنة بـ (٧,٧٪) خلال انتخابات ٢٠١٤ عند مستوى معنوية (.٠٠٠). وتؤكد النتائج أيضًا أن التعليق على المواد الخاصة بالانتخابات ارتفع في ٢٠١٢ إلى (٣٤,٣٪) مقارنة بـ (٢٩,٣٪) في انتخابات ٢٠١٤، عند مستوى

معنوية (.٠٠٣). كما ارتفعت معدلات تحميل مواد ذات صلة بالانتخابات خلال عام ٢٠١٢ إلى (١٣,١٪)، لتنخفض في ٢٠١٤ إلى (٧,٧٪) عند مستوى معنوية (.٠٠٠).

وتشير النتائج أيضًا إلى زيادة معدلات التواصل مع المرشحين خلال انتخابات ٢٠١٢ لتصل إلى (١١,٦٪) مقارنة بـ (٣,٥٪) خلال انتخابات ٢٠١٤، والفروق دالة عند مستوى معنوية (.٠٠٠). كما توضح النتائج أن استخدام الإنترنت في حث الناخبين على التصويت في انتخابات ٢٠١١ و٢٠١٢ جاءت بنفس المعدلات (١٠,٣٪) مقارنة بـ (٧٪) خلال انتخابات ٢٠١٤. كما زاد استخدام الإنترنت في توثيق الفعاليات والأحداث المرتبطة بالانتخابات خلال انتخابات ٢٠١٢ (١٢,٣٪)، مقارنة بـ (٤,٥٪) خلال ٢٠١٤، والفروق دالة عند مستوى معنوية (.٠٠٠).

كما تؤكد النتائج زيادة المشاركة في استطلاعات الرأي الإلكترونية خلال انتخابات ٢٠١٢ بنسبة بلغت (٢٦,٩٪) مقارنة بـ (١٦,٧٪) خلال انتخابات ٢٠١٤، والفروق دالة إحصائيًّا عند مستوى معنوية (.٠٠٠). وتشير النتائج أيضًا إلى أن الإقبال على مشاركة مواد ذات صلة بالانتخابات مع «الأصدقاء الإلكترونيين Online friends » بلغ أعلى معدلاته في ٢٠١١ بنسبة (١٠٪) مقارنة بـ (٥,٢٪) خلال انتخابات ٢٠١٤ وذلك عند مستوى معنوية (.٠٠٠).

وعلى عكس النتائج السابقة فإن البيانات تشير إلى زيادة إطلاق صفحات ومواقع إلكترونية خلال انتخابات ٢٠١٤ بنسبة (٧٪) مقارنة بـ (٣,٧٪) في انتخابات ٢٠١٢، و(٦,٩٪) خلال انتخابات ٢٠١١، و(١,٨٪) خلال انتخابات ٢٠١٠، والفروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (.٠٠٢).

وبتحليل الفروق بين مجموعات المبحوثين تشير النتائج إلى أن الأشخاص الذين لديهم اهتمام أكثر بالشئون السياسية، يقبلون على ممارسة جميع الأنشطة الخاصة باستخدامات الإنترنت في الحملات الانتخابية، بدرجة أكبر من أقرانهم الذين لديهم اهتمام أقل بالشأن السياسي؛ حيث توضح النتائج أن من هم أكثر اهتمامًا بالسياسة

استخدموا الإنترنت للحصول على معلومات تخص الانتخابات بنسبة ٧٠,٥٪، مقارنة بنسبة ٢٩,٤٪ لغير المهتمين بالشأن السياسي، كما توضح أن معدلات البحث عن معلومات تخص الأحزاب السياسية والمرشحين بين المهتمين بالسياسة كانت بنسبة (٤٦,٦٪) و(٥٣,٩٪) على التوالي، في مقابل (١٤,٧٪) و(١٤,٤٪) على التوالي لغير المهتمين بالسياسة.

وتشير النتائج أيضًا إلى أن استخدامات البريد الإلكتروني خلال الانتخابات جاءت نسبتها أعلى بين الذين أبدو اهتمامًا أكبر بالسياسة (٢٣,٣٪)، في مقابل (٥,٩٪) لغير المهتمين. وتؤكد النتائج أيضًا أن المهتمين بالسياسة كانوا أكثر نشاطًا في التفاعل الإلكتروني مع الأحداث السياسية، بالتعليق على المواد الخاصة بالانتخابات بنسبة أكبر من غير المهتمين بالسياسة، (٥١,٨٪) في مقابل (١٧,٦٪). كما أن معدلات تحميل مواد ذات صلة بالانتخابات بين المهتمين بالسياسة ترتفع إلى ١٣,٥٪ بين من قالوا إنهم مهتمون بالسياسة، في مقابل (٠٪) لغير المهتمين. أيضًا كانت معدلات التواصل مع المرشحين أعلى بين المهتمين بالسياسة (١٢,٤٪) في مقابل (٥,٩٪) لغير المهتمين. كما استخدم المهتمون بالسياسة الإنترنت في حث المواطنين على المشاركة السياسية بنسبة أكبر وصلت إلى (١٦,١٪)، بينما لم يقم أي من غير المهتمين بالسياسة بهذا النشاط. كما تزيد معدلات استخدام الإنترنت في توثيق الفعاليات والأحداث المرتبطة بالانتخابات بين المهتمين بالسياسة بنسبة (١٨,١٪) في مقابل (٢,٩٪) من جانب غير المهتمين بالسياسة.

ويشارك المهتمون سياسيًّا في استطلاعات الرأي الإلكترونية بنسبة تفوق أقرانهم من غير ذوي الاهتمام بالشأن السياسي بنسبة (٣٩,٤٪) و(١١,٨٪) على التوالي. وتشير النتائج أيضًا إلى أن إقبال المهتمين بالسياسة على مشاركة مواد ذات صلة بالانتخابات مع «الأصدقاء الإلكترونيين Online friends » كان أكبر بنسبة (١٧,٦٪)، مقارنة بـ (٥,٩٪) لغير المهتمين بالسياسة. كما تشير النتائج إلى أن المهتمين بالسياسة كانوا أكثر اهتمامًا بتدشين صفحات أو حسابات أو إنشاء مجموعات تناقش الشأن

السياسي بنسبة (٧,٩٪)، فيما انخفضت هذه النسبة بين غير المهتمين بالسياسة لتصل إلى (٥,٩٪)، وجميع الفروق بين هذه النسب دالة إحصائيًّا عند مستوى معنوية < .٠٥.

كما توضح النتائج أيضًا أن الذكور أكثر بحثًا عن معلومات تتعلق بالأحزاب السياسية وأكثر تداولاً للرسائل الإلكترونية المتعلقة بالانتخابات وأكثر توثيقًا للفعاليات الخاصة بالانتخابات مقارنة بالإناث، وذلك عند مستوى معنوية (.٠٠٨، .٠٣٤، .٠٠٠) على التوالي، بينما لا تشير النتائج إلى فروق بين المجموعتين فيما يتعلق بباقي الأنشطة الخاصة بالحملات الانتخابية من خلال الإنترنت.

وتشير النتائج إلى أن الذكور أكثر ميلاً من الإناث للمشاركة في فعاليات الحملات الانتخابية من خلال الإنترنت، حيث تؤكد النتائج أن هناك فروقًا ذات دلالة فيما يتعلق بالبحث عن المعلومات السياسية (٥٢,٩٪ للذكور) في مقابل (٣٩,٢٪ للإناث)، والبحث عن معلومات حول الأحزاب (٣٣,٩٪ للذكور) في مقابل (٢٣,٤٪ للإناث)، وإرسال واستقبال رسائل إلكترونية (١٢,٧٪ للذكور) و (١٠,٨٪ للإناث)، وتوثيق الأحداث خلال الانتخابات (٨,٤٪ للذكور) في مقابل (٥,١٪ للإناث)، وهذه الفروق ذات دلالة، حيث إن مستوى المعنوية < .٠٠٥ بينما لا تشير النتائج إلى فروق بين الفئتين في باقي الأنشطة، حيث إن مستوى المعنوية < .٠٠٥

تشير النتائج أيضًا إلى أن الفئة العمرية (٢٦-٤٥) هم الأكثر ممارسة للأنشطة السياسية من خلال الإنترنت (٥٣٪)، مقارنة بالفئات الأخرى، (٤٩,٤٪) للفئة العمرية ٤٦-٦٥ سنة، و٣٤,٤٪ للفئة العمرية > من ٢٥ سنة، و١٢,٣٪ للفئة العمرية < من ٦٥ سنة)، والفروق ذات دلالة عند مستوى معنوية .٠٠٠ كما أن الحاصلين على درجات علمية أعلى كانوا أكثر نشاطاً سياسياً عبر الإنترنت خلال الانتخابات مقارنة بالأقل تعليمًا، حيث بلغت النسبة بين الحاصلين على شهادات عليا بعد الجامعية ممن يمارسون أنشطة إلكترونية ٥٨,٦٪، في مقابل ٤٨,١٪ للحاصلين على شهادات جامعية،

و٣٧,٦٪ للحاصلين على شهادات متوسطة، و٢٥٪ للحاصلين على شهادة التعليم الأساسي، والفروق ذات دلالة عند مستوى معنوية ٠٤.

جدول (٧): يوضح أنماط تأثير الإنترنت على العملية السياسية

تأثير الإنترنت	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٤	Sig.
زيادة معدلات المعرفة بالعملية السياسية (المعرفة السياسية)	٪٧٩,٧	٪٧٩,٥	٪٧٦,٦	٪٦٦,٧	.004
ساعدت الأحزاب الصغيرة والمرشحين غير المعروفين في الوصول إلى الناخبين	٪٤٦,٩	٪٦٢,٤	٪٤٦,٧	٪٢٢,٢	.000
تستخدم لمراقبة العملية الانتخابية	٪٣٥,٩	٪١٩,٧	٪٢٩,٩	٪٢٥	.020
تزيد من معدلات التفاعل بين المواطنين و ا لسيا سيين	٪٢١,٩	٪٣٧,٦	٪٣٦,٨	٪٢٨,١	.005
تحد من دور وسائل الإعلام التقليدية في العملية السياسية	٪٢٩,٧	٪١٨,٨	٪٢٥,١	٪٣٠,٩	.065

توضح هذه النتائج أن تقييم المبحوثين لدور الإنترنت في زيادة المعرفة السياسية بالانتخابات تشابهت في الأعوام، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، بينما تراجعت هذه المعدلات في ٢٠١٤. أيضًا تقدير دور الإنترنت في مساعدة الأحزاب الصغيرة والمرشحين غير المعروفين وصل لأعلى مستوياته في ٢٠١٢ وتراجعت النسبة لأقل مستوياتها في ٢٠١٤. أما تقدير دور الإنترنت كوسيلة لمراقبة شفافية العملية الانتخابية فكان في أعلى مستوياته في ٢٠١٠ مقارنة بالأعوام الأخرى. كما تشير النتائج إلى دور أكثر فعالية للإنترنت في زيادة التفاعل بين المواطنين والمرشحين (السياسيين) في ٢٠١١ ، ٢٠١٢، مقارنة بعامي ٢٠١٠، ٢٠١٤، والفروق دالة عند مستوى معنوية > ٠٠٥.

وجاء تأثير الإنترنت في الحد من دور وسائل الإعلام التقليدية في الانتخابات مرتفعًا في ٢٠١٠ و ٢٠١٤ مقارنة بـ ٢٠١١، ٢٠١٢، ولكن الفروق غير دالة إحصائيًّا بالمقارنة بين الانتخابات المختلفة فيما يتعلق بهذه الفئة، حيث إن مستوى المعنوية > ٠٥.

جدول رقم (٨): يوضح تطور التأثير السياسي للإنترنت على المبحوثين

مجال التأثير	2010	2011	2012	2014	Sig.
زادت معرفتي بالقضايا السياسية والانتخابات	49.1%	63.1%	70.9%	45.6%	.000
جعلتني أهتم أكثر بالسياسة والانتخابات	20.5%	42.3%	50.4%	38.3%	.000
شجعتني على المشاركة في الفعاليات المتعلقة بالانتخابات	4.5%	16.5%	25.7%	6.6%	.000
حفزتني على أن أذهب للتصويت في الانتخابات	7.1%	24.6%	27.2%	13.2%	.000
لا أرى لها أي تأثير على الإطلاق	12.5%	3.1%	1.5%	14.6%	.000
لا أعرف / رفض	6.3%	2.3%	1.1%	00	.000

توضح هذه النتائج أن تقييم المبحوثين لتأثير استخدامات الإنترنت عليهم تراجع بالمقارنة بين الانتخابات التي جرت على فترات زمنية مختلفة. ففي حين ارتفعت نسبة تأثير الإنترنت على رفع وعي المبحوثين خلال الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٢ إلى نسبة ٧٠,٩٪، انخفضت خلال الانتخابات الرئاسية ٢٠١٤ إلى ٤٥,٦٪. وكانت هذه النسبة في انتخابات ٢٠١٠، ٤٩,١٪، وفي انتخابات ٢٠١١ كانت النسبة ٦٣,١٪. وفي حين وصلت نسبة تأثير الإنترنت على زيادة الاهتمام بالانتخابات إلى ٥٠,٤٪ خلال انتخابات ٢٠١٢، تراجعت إلى ٣٨,٣٪ خلال انتخابات ٢٠١٤، وكانت ٢٠,٥٪ في انتخابات ٢٠١٠، و٤٢,٣٪ خلال انتخابات ٢٠١١. وتراجع تأثير الإنترنت في تشجيع المبحوثين على القيام بأنشطة ذات صلة بالانتخابات في عام ٢٠١٤ حيث بلغت النسبة ٦,٦٪، مقارنة ٢٥,٧٪ في ٢٠١٢، ١٦,٥٪ في عام ٢٠١١.

أيضًا انخفض تأثير الإنترنت في حشد المبحوثين على التصويت في ٢٠١٤ ليصل إلى ١٣,٢٪ مقارنة ب ٢٧,٢٪ في انتخابات ٢٠١٢، و ٢٤,٦٪ في انتخابات ٢٠١١، وهذه الفروق ذات دلالة؛ حيث إن مستوى المعنوية عند مقارنة كل الفئات.٠٠٠. وتظهر النتائج أن الأفراد الذين لديهم اهتمام أكبر بالسياسة أكثر ميلاً للتقييم الإيجابي للإنترنت فيما يتعلق بجميع الفئات، مقارنة بأولئك الذين يهتمون بالسياسة بشكل أقل، والفروق دالة عند مستوى معنوية > .٠٥. بينما لا تشير النتائج إلى فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين وفقًا لمتغيرات النوع والسن ومستوى التعليم، حيث إن قيمة المعنوية > .٠٥

تقييم المبحوثين للإنترنت كوسيلة للاتصال السياسي وعلاقة ذلك بدرجة الاهتمام السياسي:

توضح نتائج الجدول التالي أن أعلى معدل لتقييم دور الإنترنت إيجابيًّا كان خلال الانتخابات الرئاسية ٢٠١٢ ، بنسبة بلغت ٣٧,٥٪ مقارنة بالأعوام الأخرى، والفروق دالة عند مستوى معنوية ٠٠٠٠. وتؤكد النتائج أن المبحوثين المهتمين بالعملية السياسية يرون تطور دور الإنترنت بشكل أكبر، بينما يرى المهتمون بشكل أقل بالسياسة أو غير المهتمين أنه لم يحدث أي تطور لدور الإنترنت في العملية السياسية؛ حيث بلغت نسبة من يرون تطور دور الإنترنت كوسيلة للاتصال السياسي (٦١,٤٪) من الذين لديهم اهتمام سياسي، في مقابل (١٤,٧٪) بين أولئك الذين قالوا إنهم لا يهتمون بالسياسة، والفروق دالة عند مستوى معنوية ٠٠٠٠.

جدول رقم (٩): يوضح تقييم المبحوثين لتطور دور الإنترنت في العملية السياسية

دور الإنترنت	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٤	Sign.
تطور بشكل كبير جدًّا	٣١,٥٪	٣٣,٥٪	٣٧,٥٪	٣٤,٣٪	.000
تطور إلى حد ما	٢٧,٨٪	٢٠,٢٪	٣٥,٣٪	٣٧,٨٪	.000
لم يتطور	١٥,٣٪	٧,٣٪	١٠,٨٪	١١,٥٪	.000
لايعرف / رفض	٢٥,٥٪	٣٩٪	١٦,٥٪	١٦,٥٪	.000

وتشير النتائج إلى أن الذكور أكثر تقديرًا لدور الإنترنت مقارنة بالإناث (M= 1.95, Std. Deviation= 1.08) ((M=1.61, Std. Deviation= 1.17 على التوالي t=5.20, df=1232, Sig. .000)، وتوضح النتائج أيضًا أن الشباب هم الأكثر تقديرًا لدور الإنترنت مقارنة بكبار السن، والفروق دالة عند مستوى معنوية (Sig. .٠٠٠). وكانت الفئة العمرية (٢٦-٤٥) هي الأعلى (M= 2.16, Std. Deviation = .937). في حين كانت الفئة العمرية (فوق ٦٥ سنة) هي الأقل (M= .406; Std. Deviation .756. ((df=5; F=36.24; Sig. .0000).

كما تؤكد النتائج أن الحاصلين على درجات علمية أعلى يرون تطور الدور السياسي للإنترنت مقارنة بالأقل تعليمًا؛ حيث تشير النتائج إلى أن الحاصلين على شهادات أعلى من الجامعية هم الفئة الأعلى تقديرًا (M=2.09; Std. Deviation 1.03) وأن الفئة الأقل هي فئة غير الحاصلين على شهادات (M= .428; Std Deviation .978). (df=5; F=12.48; Sig. .000).

جدول رقم (١٠): يوضح تقييم المبحوثين لمصداقية الإنترنت كوسيلة للاتصال السياسي

درجة المصداقية	2010	2011	2012	2014	Sig.
أثق فيها بشكل مطلق	18.8%	12.3%	13.8%	12.9%	.000
أثق فيها إلى حد ما	50%	55.4%	63.8%	50.5%	.000
أثق فيها بشكل ضعيف	18.8%	29.2%	16.8%	23%	.000
لا أثق فيها على الإطلاق	7.1%	0	1.5%	6.3%	.000
لا أعرف / رفض الإجابة	5.4%	3.1%	4.1%	7.3%	.000

تشير النتائج إلى أن هناك تغيرًا في مصداقية الإنترنت كوسيلة للتواصل السياسي. فبينما كانت هناك ثقة تامة في الإنترنت خلال انتخابات ٢٠١٠ وكذلك خلال انتخابات ٢٠١١، تراجع تقييم المبحوثين لمصداقية الإنترنت خلال انتخابات ٢٠١٢، و٢٠١٤ ، والفروق دالة عند مستوى معنوية (٠٠٠.). وتؤكد النتائج أن الأفراد الذين لديهم اهتمام أكبر بالشئون السياسية يرون أن الإنترنت يتمتع بمصداقية كأداة للتواصل السياسي بشكل أكبر من أولئك الذين يبدون اهتمامًا أقل بالشئون السياسية؛ حيث إن نسبة من يثقون في مصداقية الإنترنت بشكل كبير بين المهتمين بالسياسة وصلت إلى ٢٣,٨٪، مقارنة بنسبة ٥,٩٪ لمن قالوا إنهم لا يهتمون كثيرًا بالسياسة، والفروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠٠٠.). ولم تشر النتائج

إلى فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث (M=2.85; Std. Deviation = .٧٣٣) و(M=2.81; Std. Deviation = .680, t=753) على التوالي، حيث إن مستوى المعنوية (.٤٢٧).

في حين توضح النتائج أن الفئة العمرية أقل من ٢٥ عامًا لديها ثقة أقل في الإنترنت كوسيلة للتواصل السياسي (M=2.71; Std. Deviation = .712)، بينما الفئة العمرية (٣٦-٤٥) هي أكثر الفئات العمرية ثقة في الإنترنت. (M=2.94; Std. Deviation = .688) (df=5, F= 2.90) وذلك عند مستوى معنوية (.٠١٣). ولم تشر النتائج إلى فروق ذات دلالة إحصائية وفقًا لمتغير التعليم حيث إن (df. 5; F= 13.61; Sig. 108) ومستوى المعنوية (.١٠٨).

جدول رقم (١١): يوضح تقييم المبحوثين لمستقبل الإنترنت في التواصل السياسي

مستقبل الإنترنت	2010	2011	2012	2014	Sig.
زيادة الاعتماد على الإنترنت في التواصل السياسي	40.3%	46.3%	51%	56.3%	.000
هناك الحاجة لمزيد من الوقت لترسيخ دور للإنترنت في التواصل السياسي	27.8%	26.1%	29.3%	25.8%	.000
لن يكون هناك تغيير في دور الإنترنت عن الوضع الحالي	14.4%	8.7%	2.8%	5%	.000
ليس للإنترنت دور في العملية السياسية	3.7%	2.3%	2.3%	.8%	.000
لا أعرف / رفض	13.9%	16.5%	14.8%	12.3%	.000

تشير النتائج إلى أن هناك زيادة في معدلات التقييم الإيجابي حول مستقبل استخدامات الإنترنت في المجال السياسي، في حين يرى ما يقرب من ثلث المبحوثين أن هناك حاجة لمزيد من الوقت لتقييم مستقبل الإنترنت في المجال السياسي، ونسبة مرتفعة لم تحدد أو رفضت التقييم. وتؤكد النتائج أيضًا أن نسبة ممن يرون أن المستقبل سيشهد زيادة في الاعتماد على الإنترنت كأداة للاتصال السياسي كانت أكبر بين أولئك المهتمين بالسياسة وبلغت ٦٩,٩٪، بينما انخفضت بين أولئك الذين عبروا عن اهتمام محدود بالسياسة، ووصلت إلى ٢٥,٥٪، والفروق دالة إحصائيًّا

عند مستوى معنوية ٠٠٠. أيضًا يرى الذين لديهم اهتمام محدود بالسياسة أن دور الإنترنت محدود أو لم يشهد أي تغير بالمقارنة بين الفترات الزمنية المختلفة، والفروق دالة بين المجموعات عند مستوى معنوية (٠٠٠.). وبالمقارنة بين المتغيرات الأخرى تشير النتائج إلى أنه بصفة عامة، يرى الذكور تزايدًا لدور الإنترنت في أثناء الانتخابات مقارنة بالإناث. (M=3.40; Std. Deviation=.702) (M= 3.50; Std. Deviation .775). على التوالي. ٠٣٤. Sig. ;t= 2.12, df=1058).

كما توضح النتائج أن الأصغر سنًّا هم الأكثر اعتقادًا بتنامي الدور السياسي للإنترنت في أثناء الانتخابات مقارنة بالفئات العمرية الأخرى. وجاءت الفئة العمرية (٢٦-٤٥) كأعلى فئة (M=3.56; Std. Deviation .700)، بينما كانت الفئة العمرية ٦٦ سنة فأكثر هي الأقل (df=5; F=6.32; Sig. .887) (M=2.66; Std. Deviation .000). كما تشير النتائج أيضًا إلى أن الحاصلين على درجات تعليمية أعلى كانوا أكثر إيجابية نحو تقيم المستقبل السياسي للإنترنت خلال الانتخابات مقارنة بالأقل تعليمًا (M=3.59; Std. Deviation =.674). (df=5; F=4.91; Sig. . 000).

اختبار فرضية الدراسة:

طرحت الدراسة فرضية مبنية على نظرية الحتمية التكنولوجية، تتكون من جزئيتين، كالتالي:

- كلما زاد الاهتمام بالسياسة، زاد الاعتماد على الإنترنت كوسيلة للاتصال السياسي في أثناء الانتخابات (رفض نظرية الحتمية التكنولوجية Technology doesn't determine).

- كلما زاد استخدام الإنترنت، زاد الاهتمام بالشئون السياسية في أثناء الانتخابات (قبول نظرية الحتمية التكنولوجية Technology determine).

وسعت الدراسة من خلال جميع الأسئلة التي خضعت للتحليل إلى رصد مدى تأثير درجة الاهتمام السياسي للمبحوثين على استخدامات وتأثيرات الإنترنت. وقد أظهرت النتائج في مجملها فروقًا دالة بين المهتمين بالسياسة وغير المهتمين في استخدام الإنترنت والتأثيرات المحتملة منها بالمقارنة بين انتخابات ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٤. ولاختبار هذه الفرضية من منظور آخر وبشكل يقيس مدى وجود علاقة بين المتغيرين (١) الاهتمام بالسياسة، (٢) استخدام الانترنت السياسية، تم تحديد ثلاثة محاور ذات صلة بمعدل استخدامات الإنترنت، وقياس مدى تأثرها بمستوى الاهتمام السياسي للمبحوثين. وجاءت النتائج كالتالي:

جدول رقم (١٢): يوضح العلاقة بين الاهتمام السياسي واستخدام الإنترنت في الشؤون السياسية، ومصداقيتها ومستقبلها

	مدى الاهتمام بالسياسة	درجة الثقة في الإنترنت كوسيلة للاتصال السياسي	مستقبل الإنترنت كوسيلة للاتصال السياسي	تطور استخدامات الإنترنت في العملية السياسية
مدى الاهتمام بالسياسة				
Person Correlation	١	.250**	.275**	.370**
Sig. (2-taild)	٠	.000	.000	.000
N	١٢٣٤	755	1060	1234
درجة الثقة في الإنترنت كوسيلة للاتصال السياسي				
Person Correlation	.250**	1	.298**	.391**
Sig. (2-taild)	.000	0	.000	.000
N	755	755	746	755

				مستقبل الإنترنت كوسيلة للاتصال السياسي
.422**	1	.298	.257**	Person Correlation
.000	0	.000	.000	Sig. (2-taild)
1060	1060	746	1060	N
				تطور استخدام الإنترنت في العملية السياسي
1	.422**	.391**	.370**	Person Correlation
0	.000	.000	.000	Sig. (2-taild)
1234	1060	755	1234	N

توضح النتائج في الجدول السابق أن هناك علاقة دالة بين متغير الاهتمام السياسي والمتغيرات الثلاث الأخرى التي تم تحديدها للبرهنة على أهمية الإنترنت كوسيلة للاتصال السياسي. وتشير النتائج إلى أن هناك ارتباطًا تتراوح قوته بين متوسط وضعيف بين الاهتمام السياسي وتطور استخدامات الإنترنت في الاتصال السياسي ودرجة الثقة في الإنترنت، ومستقبل الإنترنت كوسيلة للاتصال السياسي. وبناء على هذه النتائج فإن الدراسة تقبل الجزء الأول من الفرضية المبنية على نظرية الحتمية التكنولوجية، وهي أنه كلما زاد الاهتمام بالسياسة، زاد الاعتماد على الإنترنت كوسيلة للاتصال السياسي في أثناء الانتخابات (رفض نظرية الحتمية التكنولوجية Technology doesn't determine)، وترفض الدراسة الجزء الثاني من الفرضية وهو: أنه كلما زاد استخدام الإنترنت، زاد الاهتمام بالشئون السياسية في أثناء الانتخابات (قبول نظرية الحتمية التكنولوجية Technology determine).

مناقشة النتائج والخاتمة:

طرحت الدراسة سؤالاً أساسيًّا يتعلق بتقييم استخدام التكنولوجيا ودورها في التغيير الاجتماعي، وهو: هل يمثل استخدام الإنترنت وتأثيرها في العملية السياسية

منحنى خطيًّا يحتم ربط انتشار استخدام الإنترنت وتطبيقاته بتنامي دوره كأداة للاتصال السياسي؟ بمعنى آخر: هل يمكن تفسير استخدامات وتأثيرات الإنترنت في المجال السياسي من خلال العلاقة السببية القائمة على أن انتشار التكنولوجيا يقود لتنامي دورها في إحداث التغيير السياسي بشكل حتمي، أم أن العلاقة الجدلية بين تطور استخدام التكنولوجيا وتفاعلاتها مع السياقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية هي التي تفسر الإقبال أو التراجع عن استخدام الإنترنت كأداة للاتصال السياسي.

وسعت الدراسة لتحليل نظرية الحتمية التكنولوجية، ومدى ملائمة تطبيقها في الواقع المصري؛ حيث تبنت منظورًا نقديًّا لتحليل استخدامات وسائل الاتصال الجديدة، وخاصة الإنترنت وتطبيقاته، لاختبار فرضيتين وثيقتي الصلة بالحتمية التكنولوجية حول استخدامات وتأثيرات الإنترنت في المجال السياسي، وتحديدًا في أثناء الانتخابات، وهما:

- كلما زاد الاهتمام بالسياسة، زاد الاعتماد على الإنترنت كوسيلة للاتصال السياسي في أثناء الانتخابات (رفض نظرية الحتمية التكنولوجية Technology doesn't determine).

- كلما زاد استخدام الإنترنت، زاد الاهتمام بالشئون السياسية في أثناء الانتخابات (قبول نظرية الحتمية التكنولوجية Technology determine).

واعتمدت الدراسة على مناهج المسح، والمقارن، والدراسات المستعرضة المتكررة Repeated cross-sectional studies؛ حيث وفر منهج الدراسات المتكررة الفرصة لرصد تطور الظاهرة في مراحل زمنية محددة وهي الانتخابات. وهذا المنهج يستخدم في العلوم الاجتماعية لرصد التغير الاجتماعي وتطور السلوك البشري. والهدف من استخدام هذا المنهج هو المقارنة بين التغير الاجتماعي في فترات زمنية مختلفة. ويوفر هذا المنهج بيانات ومعلومات حول التغير الاجتماعي، ليس فقط على

نفس العينة في كل مرات البحث، ولكن عن المجتمع مجال الدراسة بصفة عامة من خلال عينات متغيرة .

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن معدلات الاهتمام الكبير بالسياسة بلغت ذروتها في عام ٢٠١١، بنسبة بلغت ٢٤,٨٪، ثم تراجعت إلى أقل مستوياتها في ٢٠١٤، حيث بلغت ١٤,٣٪ بين عينة الدراسة. وهذا الاهتمام المتراجع في السياسة تواكب مع تصاعد متزايد في معدلات الوصول إلى الانترنت واستخداماتها بين عينة الدراسة؛ حيث بلغت نسبة مستخدمي الإنترنت ٨٢٪ خلال انتخابات ٢٠١٤، في مقابل ٧٢,٩٪ خلال انتخابات ٢٠١١. وتشير النتائج أيضًا إلى تنامي تصنيف الإنترنت كمصدر مهم للمعلومات السياسية، وبلغت النسبة ٧١,٨٪ في عام ٢٠١٤، مقارنة بـ ٥١,٩٪ في عام ٢٠١٠. لكن النتائج التحليلية تشير إلى أن المبحوثين الأكثر اهتمامًا بالسياسة هم من يعتمدون أكثر على الإنترنت، مقارنة بأولئك الذين عبروا عن اهتمام أقل بالسياسة، ما يؤكد أن الاهتمام بالسياسة هو الذي يزيد من معدلات الاعتماد على الإنترنت كوسيلة للمعلومات السياسة.

كما تكشف النتائج أن درجة الاعتماد على الإنترنت في الانتخابات تراجعت في عام ٢٠١٤، حيث وصلت إلى أقل معدلاتها بنسبة ٢٧,٥٪ مقارنة بأعلى نسبة ٤٢,٥٪ خلال انتخابات ٢٠١٢. كما أن رؤية المبحوثين لتأثير الإنترنت على العملية السياسية من خلال العناصر التي حددتها الدراسة كانت في معظمها سلبية في عام ٢٠١٤، مقارنة بانتخابات ٢٠١١، ٢٠١٢. أيضًا تؤكد النتائج أن معظم الأنشطة التي ترتبط باستخدامات الإنترنت في أثناء الانتخابات شهدت تراجعًا في انتخابات ٢٠١٤، مقارنة بغيرها من الانتخابات.

وبتحليل الفروق بين المجموعات، فإن النتائج تشير إلى أن الأفراد الذين لديهم اهتمام كبير بالسياسة هم من يمارسون الأنشطة الإلكترونية بنسب أعلى، مقارنة بالذين قالوا إن اهتمامهم بالسياسة أقل أو غير المهتمين بالسياسة على الإطلاق. كما

تشير النتائج أيضًا إلى أن تأثير الإنترنت على الفعالية السياسية للمبحوثين تراجع في معظم مؤشراته خلال انتخابات ٢٠١٤، مقارنة بعامي ٢٠١١، ٢٠١٢. وتوضح النتائج أن المبحوثين يرون أن دور الإنترنت السياسي تطور بنسبة ٣٧٪ في عام ٢٠١٢، مقارنة بنسبة ٣٤,٣ في عام ٢٠١٤.

كما أن تقييم مصداقية الإنترنت كأداة للتواصل السياسي خلال الانتخابات شهد ميلاً نحو السلبية خلال انتخابات ٢٠١١، و٢٠١٤، مقارنة بانتخابات ٢٠١٠، و٢٠١٢. وتؤكد النتائج أن من لديهم اهتمام أكبر بالسياسة يكون تقييمهم لمصداقية الإنترنت في الاتصال السياسي أكثر إيجابية، مقارنة بأقرانهم الأقل اهتمامًا بالسياسة. وتشير النتائج إلى أن الأمل ما زال يحدو بالكثيرين في دور أكثر فعالية للإنترنت في العملية السياسية، حيث عبرت النسبة الأكبر عن ذلك خلال انتخابات ٢٠١٤ بنسبة ٥٦,٣٪، مقارنة بنسبة ٥١٪ خلال انتخابات ٢٠١٢، و٤٦,٣٪ خلال انتخابات ٢٠١١، و٤٠,٣٪ خلال انتخابات ٢٠١٠. وجاءت النتائج الخاصة بالفروق بين المجموعات متطابقة مع ما سبقها من حيث أن المهتمين أكثر بالسياسة يميلون إلى التفاؤل بدور أكثر فعالية للإنترنت في العملية السياسية، مقارنة بالأقل اهتمامًا بالشأن السياسي.

النتائج تدعم أيضًا فرضية فجوة الاستخدام السياسي للإنترنت، فإلى جانب العلاقة التي أظهرتها الدراسة بين الاهتمام السياسي واستخدام الانترنت في أثناء الانتخابات، فإن متغيرات النوع والسن ومستوى التعليم تلعب هي الأخرى دورًا في تحديد طبيعة استخدام التكنولوجيا، وطبيعة استخدامات الإنترنت لأغراض سياسية. حيث تشير النتائج في معظمها إلى أن الفئات العمرية الأصغر سنًّا والذكور والحاصلين على درجات علمية أعلى، هم أكثر استخدامًا وتأثرًا بالانترنت في الشئون السياسية. وهذه النتائج تدعم الافتراضات التي تربط بين المتغيرات الاجتماعية والثقافية والسياسية في تبني واستخدام التكنولوجيا وتأثيرها.

وبتحليل العلاقة الارتباطية بين الاهتمام بالسياسة من جهة، ورؤية المبحوثين لتطور استخدامات الإنترنت في العملية السياسية، ومستوى الثقة في مصداقية الإنترنت كوسيلة للاتصال السياسي، وتقييم المبحوثين للمستقبل السياسي للإنترنت وتطبيقاته من جهة أخرى، فإن النتائج تشير إلى وجود علاقة ارتباطية دالة بين الاهتمام السياسي والمحاور الثلاثة التي حددتها الدراسة.

في ضوء هذه النتائج، يمكن القول إن الدراسة ترفض فرضية، أنه كلما زادت معدلات استخدام الإنترنت، زاد الاعتماد عليه كوسيلة للاتصال السياسي في أثناء الانتخابات، ما يعني رفض نظرية الحتمية التكنولوجية، «دور التكنولوجيا في التغيير السياسي حتمي Technology determine»، وتَقَبُّل الفرض البديل، أي أنه كلما زاد الاهتمام السياسي زاد استخدام الإنترنت في الاتصال السياسي، «دور التكنولوجيا في التغيير السياسي ليس حتميًّا Technology doesn't determine»؛ حيث أثبتت النتائج أنه بالرغم من زيادة معدلات الوصول إلى الإنترنت على المستوى العام، وزيادة استخدام الإنترنت بين أفراد العينة خلال فترات الدراسة، فإن ذلك لم ينعكس على شكل زيادة استخدام الإنترنت في الاتصال السياسي، ولم ينعكس على معدلات الاهتمام والمشاركة السياسية في أثناء الانتخابات.

والسؤال الذي يطرح نفسه، هو: ما هي السياقات المجتمعية التي يمكن الارتكان إليها لتفسير: لماذا لم تنطبق الحتمية التكنولوجية على الواقع المصري؟ بمعنى آخر: لماذا لم يَسر التوسع في استخدام الإنترنت في منحنى تصاعدي خطي نحو زيادة استخداماته السياسية في الانتخابات؟ الإجابة ربما تكمن في أن التغييرات المجتمعية وخاصة السياسية التي جرت خلال فترة الدراسة (٢٠١٠-٢٠١٤) يمكن أن تقدم تفسيرًا يدعم رفض فرضية الحتمية التكنولوجية؛ حيث شهد عام ٢٠١٠ الانتخابات البرلمانية الأخيرة في فترة حكم الرئيس السابق حسنى مبارك، والتي صاحبها انقسام مجتمعي كبير إثر نمو حركات الاحتجاج الاجتماعي والسياسي والصراعات حول السلطة، التي بدأت منذ العام ٢٠٠٨ بالاحتجاجات العمالية في مدينة المحلة، وشهدت ذروتها خلال الانتخابات البرلمانية ٢٠١٠.

ولأن المجال العام اشتعل بالجدل السياسي فقد دخلت شرائح من الشباب لدوائر العمل العام، وحدث نشاط في المجتمع المدني، وقاد ذلك إلى استخدامات أكثر للإنترنت في السياسة، سواء من حيث القوى الحاكمة التي وجدت في الإنترنت وسيلة اتصال حديثة تمكنها من مسايرة التطور التكنولوجي على المستوى العالمي، وتضفي نوعًا من الحداثة على ممارسة العملية السياسية، أو من حيث قوى المعارضة التي وجدت في الإنترنت فرصة لنشر معلومات سياسية غير متوافرة في وسائل الإعلام التقليدية التي تسيطر عليها الحكومة، إضافة إلى استخدام الإنترنت في الحشد والتعبئة العكسية، وأيضًا استخدام الإنترنت كوسيلة لمراقبة الانتخابات، لرصد أكبر قدر من المخالفات التي يمكن أن تستخدم للتأثير السلبي على شرعية الانتخابات والنظام الحاكم.

استمر الاهتمام السياسي حتى وصل ذروته في ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ والتي أعقبتها انتخابات برلمانية تنافست فيها جميع القوى السياسية بعد فتح المجال العام، واهتمام كل أطراف العملية السياسية باستخدام تكنولوجيا الاتصال الحديثة في التواصل السياسي. واستمر الاهتمام السياسي في التصاعد حتى إجراء الانتخابات الرئاسية ٢٠١٢، حيث بلغ عدد المتنافسين فيها ثلاثة عشر مرشحًا يمثلون القوى والتيارات السياسية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، مع وجود فاعل للشباب في هذه الانتخابات.

استمرت التوترات السياسية والانقسام المجتمعي في المجتمع المصري بعد انتخابات ٢٠١٢، الأمر الذي قاد إلى مظاهرات حاشدة في ٣٠ يونيو ٢٠١٣ أدت إلى عزل الرئيس الأسبق محمد مرسي. وشهدت الفترة التي تلت ذلك شعورًا يمكن وصفه بـ «الكسل السياسي Political Slacktivism»، بعد مارثوان من الاهتمام والتفاعل السياسي امتد لما يزيد عن خمس سنوات. كما شهدت تلك الفترة أيضًا انسحاب مجموعات، وخاصة من الشباب، من المجال العام، وتراجع بشكل كبير الاهتمام بالسياسة لأسباب مختلفة. كل ذلك انعكس على معدلات الاهتمام السياسي والمشاركة في الانتخابات الرئاسية ٢٠١٤. ولعل مناقشة هذا السياق السياسي وتفاعله مع السياقات المجتمعية

الأخرى ربما يوفر للباحثين في علاقة التكنولوجيا بالمجتمع أسبابًا أكثر منطقية، تفسر لماذا تراجعت معدلات استخدامات وتأثيرات الإنترنت في انتخابات ٢٠١٤.

الخلاصة أن الاحتمال الأكثر منطقية في العلاقة بين الإنترنت والسياسة في الواقع المصري هو أن الاستخدام السياسي للإنترنت يعد عَرَضًا أو نتيجة للاهتمام السياسي، ويتفاعل مع المعطيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، أكثر من كونه سببًا يقود حتمًا إلى مزيد من الاهتمام بالعملية السياسية والتفاعل والمشاركة السياسية. كما أن فرضية الحتمية التكنولوجية، في الكثير من جوانبها، لم تدعمها النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة التطبيقية. والسبب وراء ذلك يكمن في أن نظرية الحتمية التكنولوجية تقدم تفسيرًا سطحيًّا عن استخدامات وتأثيرات التكنولوجيا بصفة عامة وتكنولوجيا الاتصال بصفة خاصة في المجتمعات المعاصرة.

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع ما انتهى إليه (شاندلرChandler) من أن التكنولوجيا هي واحدة من عدة عوامل تؤثر في السلوك البشري وإحداث التغيير الاجتماعي، كما أن تبني منهج نقدي لنظرية الحتمية التكنولوجية لا يعني الإغفال التام لأي دور للتكنولوجيا، وتجاهل أهمية الخصائص التقنية لتكنولوجيات الاتصال المختلفة في تسهل أنواع مختلفة من الاستخدام، على الرغم من أن التطبيقات المحتملة لهذه التكنولوجيا لم تتحقق بالضرورة .

حيث تؤكد هذه النتائج أن التطور التكنولوجي المتتالي لم يواكبه مزيد من الطلب من جانب القوى المجتمعية على الشئون السياسية، بما يحقق تطورًا ديمقراطيًّا ما زال يقع في إطار المرغوب أو المأمول. وأنه بدلاً من تبني المنظور الحتمي للدور السياسي للإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، فإنه يجب الاعتماد على فرضيات أخرى أكثر موضوعية لبحث العلاقة بين التكنولوجيا والتغير الاجتماعي. فالعلاقة لا يمكن فهمها في إطار أحادي يقوم على فرضية أن التقدم التكنولوجي يقود إلى زيادة الشعور بالتغير الاجتماعي أو الشعور بالثورة والتمرد على الواقع.

هذه العملية الجدلية لتحليل العلاقة بين التطور المركب والمتفاوت للاستخدامات الاجتماعية التكنولوجية ينبئ عن تأثيرات غير متوقعة للتكنولوجيا، ولا يعتبر ما حدث في مرحلة الربيع العربي بمثابة ربط سببي مباشر بين استخدامات التكنولوجيا وتأثيراتها السياسية. ومن الأفضل تفسير ذلك في ضوء الصراع الجدلي بين التطور التكنولوجيا والسياقات السياسية والاقتصادية ومسارات الأحداث تاريخيًّا في مصر.

وتوصي الدراسة بما يلي:

- التوسع في الدراسات النقدية لتقييم استخدامات وتأثيرات التكنولوجيا بصفة عامة والإنترنت وتطبيقاتها بصفة خاصة في المجتمع المصري والمجتمعات العربية.
- تطبيق الدراسات الإمبريقية حول استخدامات وتأثيرات التكنولوجيا في المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية.
- استمرار تتبع ورصد النتائج التي تتوصل إليها هذه الدراسات لرصد ديناميكية العلاقة بين التكنولوجيا والمجتمع عبر مراحل زمنية مختلفة.
- تشجيع البحوث التي تضم باحثين في مجال التكنولوجيا والباحثين في مجال علم الاجتماع لإثراء الأطر النظرية لتقييم استخدامات وتأثيرات التكنولوجيا.
- الاهتمام بالدراسات المقارنة على المستويات المحلية والقومية والإقليمية والدولية للتعرف على المتغيرات المجتمعية التي تؤثر على العلاقة بين التكنولوجيا والمجتمع في سياقات مختلفة.

مراجع الدراسة:

[1] Norton de Matos, P. (1999). Assessing media effects: The pitfall of technological determinism. A special case: media effects on political culture: accessed February 20, 2016, from www.bocc.ubi.pt

Ndavula, J. O., & Mueni, J. (2014). New Media and Political Marketing in Kenya: The Case of 2013 General Elections. *International Journal of Arts and Commerce*, 3(6), 69–84.

[3] Saleh, A. (2014). Away from Thrir square, does the new media matter? Effects of ICTs on political communication in local communities in Egypt. *Egyptian Journal of Media Research* (46). Cairo University

[4] Jungherr, A. (2014). "The role of the Internet for political campaigns in Germany@. *German Politics*. 4:4, 427-434, DOI: 10.1080/09644008.2014.989218. Accessed 0ctober 2015, from http://www.tandfonline.com/doi/pdf/10.1080/09644008.2014.989218?needAccess=true

[5] أحمد فاروق رضوان (أكتوبر ٢٠١١). مصداقية وسائل الإعلام الجديد كمصدر للمعلومات أثناء الانتخابات البرلمانية المصرية ٢٠١٠، جامعة الأزهر: **مجلة بحوث الإعلام**، العدد ٣٦.

[6] DiGrazia, J., McKelvey, K., Bollen, J., Roja, F. (2013). More Tweets, More Votes: Social Media as a Quantitative Indicator of Political Behavio. Accessed February 12, 2016, from http://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC3842288/

[7] Vargas, J. A. (2012, 19 February). Spring awakening. Book review*, New York Times Review of Books*.

[8] Groschek, J. (2009). The democratic effects of the Internet, 1994-2003: Across national inquiry of 152 countries. *International Communication Gazette,* 71(3), 115-136. (p. 116).

[9] محمود حمدي عبد القوي (٢٠٠٩). دور الإعلام البديل في تفعيل المشاركة السياسية لدى الشباب: دراسة تطبيقية على الشبكات الاجتماعية الافتراضية، مؤتمر الإعلام والإصلاح، جامعة القاهرة: كلية الإعلام.

[10] Thompson, K., LaRocca, D., Gallagher, P. & Cintron, J. (2009). Impact of Internet and communication networks and technologies on concepts of and forms of democratic government and rule. CUNY Online BA Program in Communication and Culture, School of Professional Studies. Retrieved September 17, 2015, from http://www.qcc.cuny.edu/SocialSciences/ppecorino/CISESHV_TEXT/Chapter-12-Political-Change/Study.html

[11] Loader, B.D. (ed.), 2007. *Young Citizens in the Digital Age: Political Engagement, Young People and New Media*. London: Routledge. (p.2).

[12] Montgomery, K. (2000). Youth and digital media: a policy research agenda. *The Journal for Adolescent Health,* 27S (2), 61-68.

[13] Hirst, Martin 2012, one tweet does not a revolution make: technological determinism, media and social change. *Global Media Journal*, vol. 12 (2), pp. 1-29.

[14] Ibid, pp. 1-29.

[15] Buckingham, D. (2006). Is there a digital generation? In Buckingham, D. & Willett, R. (Eds.), *Digital generation* (pp. 1-18). Mahwah, NJ: Lawrence Erlbaum.

[16] Kreimer, S. F. (2001). Technologies of protest: Insurgent social movements and the First Amendment in the Era of the Internet. *University Pennsylvania Law Review*, 150 (1), 119-171. (p. 140).

[17] Dreyfus, H. (2001*). On the Internet*. New York. Routledge.

[18] Walsh, E.O. (2000). *The truth about the digital divide: Foster technographics brief*. Cambridge: M.A: Forester Research, Inc.

[19]Bimber, B. (2003). Information and American Democracy: Technology in the evolution of political power. UK: Cambridge University Press.

[20] Graham, G. (1999). The Internet: a philosophical Inquiry. New York: Routledge. Robins, K and Webster, F. (1999). Times of technoculture. From the information society to the Virtual Life. New York: Routledge.

[21] Winner, L. (1980). Do artifacts have politics?. *Daedalus*, 109(1), pp. 121-136 (p.122).

[22] Fuchs, C. (2010). Social networking sites and complex technology assessment. *International Journal of E-politics*, 1 (3), 19-38).

[23] Chandler, D. (1995). Technological or Media Determinism, accessed, from http://visual memory.co.uk/daniel/Documents/tecdet

[24] Pinch, T. J. & Bijker, W. E. (1987). The social construction of facts and artifacts: or how the sociology of science and the sociology of technology might benefit each other. In Bijker, W. E., Hughes, T.P., & Pinch, T. J. (eds.), *The social construction of technological system* (pp.17-50). Cambridge, MA: MIT press.

[25] Winner, L. (1999). Do artifacts have politics? In MackKenzie, D. & Wajcman, J. (Eds.). *The social shaping of technology* (pp. 28-40). Maidenhead, UK: Open University Press.

[26] Perrow, C. (1999). *Normal accidents: Living with high-risk technologies*. Princeton, NJ: Princeton University Press.

[27] Fuchs, C. (2008). *Internet and society: Social theory in the information age*. New York: Routledge

[28] Winner, 1980, op. cit. pp.122-123.

[29] Fuchs, 2010, op. cit, pp 19-38

[30] Chandler, op. cit

[31] Innis, H. A. (1951). *The bias of communication. Toronto*: University of Toronto. (p. 34)

[32] McLuhan, M. (1967). *Understanding media: The extension of man*. London: Sphere Books. (p. 66)

[٣٣]بداني فؤاد (٢٠١٤). حتمية ماكلوهان لفهم قيمية عزي عبد الرحمن. مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية. الجزائر: جامعة الوادي، العدد الرابع مارس، ص١١٩).

http://www.univ-eloued.dz/rers/images/pdf/D012014112.pdf

[34]Chandler, D. (1996). Shaping and being shaped: Engaging with media. Computer Mediated Communication magazine 1 February. Retrieved August, 13, 2015, from http://visual-memory.co.uk/daniel/Documents/short/determ.html

[35]Heilbroner, R. (1967). Do machines make history? *Technology and Culture*, 8(3), 335-345.

Hirst, op.cit, pp. 1-29.

[36] Fuchs, 2010, op.cit, pp 19-38.

[37] Gunkel, J. D. (2003). Second thoughts: toward a critique of the digital divide. *New media & society*. Vol 5 (4): 499-522.

[38] MacKenzie, D. and Wajcman, J. (1999). Introductory essay: the social shaping of technology (pp. 1-49). In MacKenzie, & D. Wajcman, J. (Eds.) The Social Shaping of Technology: Second Edition. Open University Press: Buckingham.

[39] Mosco, V. (1996). *The political economy of communication: Rethinking and renewal.* London: sage. (pp.6-11)

[40] Carey, J. W. (1967). Harold Adams Innis and Marshall McLuhan. *The Antioch Review*, 27(1), 5-39. (p. 5-6)

[41] Mosco, V. (2004). *The digital sublime: Myth, power, and cyberspace*. Boston: MIT Press (p.83).

[42] Hrist M. & Harrison, J. (2007). *Communication and new media: Broadcast to Narrowcast*. Melbourne: Oxford University Press. (pp.64-65)

[43] Neuman W. R. (1991). *The future of mass audience*. Cambridge: Cambridge University Press. (pp 15-18).

[44]Chandler, 1996, op. cit.

[45] katz, J. & Aspdenm, P. (1998). Internet drop-outs in the USA: the Invisible Group. *Telecommunication Policy* 22 (4/5): 327-339.

[46]Chandler, 1995, op. cit.

[47] اريك ميغريه. (٢٠٠٩). سوسولوجيا الاتصال والإعلام، ترجمة: موريس شبل. الإمارات العربية المتحدة: مؤسسة محمد بن راشد، ط١، ص٢٨.

[48]محمد قلندر و محمد بابكر عوض. (٢٠٠٩). اتجاهات البحث في علم الاتصال. دمشق: دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٩، ص١٢٤.

[49] Paul, S.A. (2006). Technological Determinism .In Clegg, S. & Bailey, R. J. (Eds.) *the International Encyclopedia of Organization Studies*. Sage

[50]محمد عبد الحميد. (٢٠٠٣). دراسات الجمهور وبحوث التأثير. القاهرة: دار الفكر العربي، ص٢٥.

[51] Wajcman, 2002, op. cit, pp 347-363.

[52] Ministry of Communications and Information Technology. (2010-2014). Egypt ICT Indicators. Accesssed December 2015, from

http://www.egyptictindicators.gov.eg/en/Pages/default33.aspx

[53] Internet and World Stats. (2006).Internet Usage Statistics for Africa. Accessed, March 12, 2016, from http://www.internetworldstats.com/stats1.htm#africa

[54] Saleh, A. (2005). Uses and effects of new media on political communication in the United States of America, Germany, and Egypt. Germany: Tectum (pp. 178-179)

[55] Eltantawy, N. & Wiest, B. J. (2011). Social media in the Egyptian revolution: Reconsidering resource mobilization theory. *International Journal of Communication* 5 (2011), Feature 1207–1224.

[56]جمال محمد غيطاس (مارس – أبريل ٢٠١١ .). كيف صنعت الإنترنت ثورة ٢٥ يناير؟ مجلة لغة العصر ، العددان ١٢٣ – ١٢٤ ، القاهرة ، مؤسسة الأهرام .

[57] Hirst, 2012, op.cit, pp. 1-29.

[58] Berger, A.A. (1998). *Media research techniques*. 2nd ed. London: Sage.

[59] UK Data Service. (2015). Analysing change over time: Repeated cross sectional and longitudinal survey data. Retrieved December 12, 2015, from https://www.ukdataservice.ac.uk/media/455362/changeovertime.pdf, Ruspini, E. (2000). Longitudinal research in the social sciences. *Social Research Update,* 20. Retrieved December 20, 2015, from http://sru.soc.surrey.ac.uk/SRU28.html

[60] Wimmer, D. R. & Dominick, J. (2000). *Mass media research: An introduction*. 6th Edition.

Boston: wasdworth.

[61] Ibid, p. 150

[62] Russell G. Almond, G. R. & Sinharay, S. (2012). What can repeated cross sectional studies tell us about student growth? Retrieved November, 2015, from https://www.ets.org/Media/Research/pdf/RR-12-17.pdf

[63] Chandler, 1996, op. cit.

obeikan.com